


سلسلة إصدارات أكاديمية الحكمة العقلية | 2 |

# ميزان الفكر

الشيخ الدكتور فلاح العابدي

السيد الدكتور سعد البخاتي




العراق-بغداد-مدينة الصدر-ساحة مظفر
E.mail: almusbaah@yahoo.com
phone: 07705787174-07822025045

**ميزان الفكر**

المؤلف: الشيخ الدكتور فلاح العابدي - السيد الدكتور سعد البخاتي

الإخراج الفني: عباس كبير

الناشر: الغدير

العدد: 1000

القطع: رقعي

الطبعة: الأولى 2015 م

رقم الإيداع الدولي:

جميع الحقوق محفوظة لأكاديمية الحكمة العقلية
WWW.AQLIYAH.COM


بسم الله الرحمن الرحيم

## تمهيد

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾[1]

من الأمور التي تطابق عليها الشرع المقدس والعلم هي أن الإنسان يولد في هذه الدنيا خالي الذهن من أي صورة علمية، إلاّ أنّه يمتلك الاستعداد والقابلية على اكتساب المعلومات، بالإضافة إلى وجود الميل الفطري نحو التعرف على ما يحيط به من موجودات يحسها أو يشعر بها.

وهذا الميل الفطري يدفع النفس إلى اكتشاف الواقع الذي يحف بها، فتندفع لتتحسسه، وتتعرف عليه من خلال ما زودها الباري به من حواس.

فتبدأ النفس مسيرتها المعرفية عن طريق هذه الحواس، فتتعرف على الألوان والأشكال والسطوح المختلفة، وتتحسس الأصوات والطعوم والروائح المتنوعة. وهكذا يقوم الحس بنقل هذه الصور الجزئية المستقاة من الخارج إلى قوة الخيال. وبعد اجتماع هذه الصور لدى النفس تبدأ بالتأليف بينها في إدراكاتها، بحيث لا تقتصر على الأمور المادية الخارجية بل ينفتح لها

---

(١) سورة النحل: الآية ٧٨.

طريق نحو الأمور المجردة عن المادة تجرداً ناقصاً، فتدرك الأمور المعنوية الجزئية كمحبة الأبوين، ثم يزداد إدراكها رقياً بإدراكها الأمور الكلية المنطبقة على كثيرين، كإدراكها معنى الإنسان والحيوان والحب والبغض والحرية والعدالة...

وبعد توافد هذه الصور والمعاني المختلفة على النفس تشرع برحلتها المعرفية الثانية، والتي تعتمد على ما حصلت عليه في اكتشاف الواقع، حيث إنها تجد أولاً بعض المعاني البسيطة الواضحة بنفسها، كمعنى الشيء والوجود والعدم، والتي تسمى بالمفاهيم البديهية.

وكذلك تجد بعض المعاني الخبرية المركبة البينة الثبوت بذاتها، ولا تحتاج إلى دليل لإثباتها لشدة وضوحها بحيث تصدق بها النفس بمجرد تصور طرفيها، وتسمى بالقضايا البديهية، مثل: (وجود الشيء وعدمه لا يجتمعان في آن واحد) و (الكل أعظم من الجزء).

وعلى الطرف المقابل تواجه النفس الإنسانية مفاهيم وقضايا غامضة وغير بيّنة، نسميها بالمفاهيم والقضايا النظرية التي تحتاج إلى بيان.

فتبدأ النفس الإنسانية بالانعطاف المعرفي الآخر، انطلاقاً من هذه المبادىء البديهية، ومن خلال التركيب بينها للحصول على معارف نظرية جديدة كانت مجهولة لديها، ولا يمكن أن تعلم بها لولا هذا التأليف، والذي نسميه تفكيراً، كما سيأتي بيانه.

وهكذا تستمر النفس في حركتها المعرفية لتصل إلى معارف جديدة، تزداد بها ثروتها العلمية.

وهذه القابلية العقلية ممّا خص الله تعالى بها الإنسان دون غيره من

المخلوقات ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾[1].

فامتاز الإنسان عن سائر الحيوانات بالقوة العاقلة التي تمكّنه من التفكير والاستنتاج والانتقال من معلومات يمتلكها إلى أخرى يطلبها.

ومن هنا كانت عملية الكسب المعرفي، والتي تعرف باسم التفكير، من أخطر الممارسات الإنسانية وأهمّها بالنسبة له؛ لكونه يفعل باختياره. والفعل الاختياري ناشئ من مبادئ وتصورات مرتسمة في ذهنه قد اكتسبها بعملية التفكير التي مرّ بيانها، فهو يبني دنياه ويتحرك نحو آخرته على ضوء تلك المعلومات.

فإذا كان الفعل الإنساني الاختياري هو السبب لبناء مستقبل الإنسان الفردي والاجتماعي في الحياة الدنيا، وهو الركن الأساس في عمران الآخرة. وكان هذا الفعل الاختياري منوطاً بمدى صحة تفكيره وسقمه، كان لزاماً على كل عاقل أن يحصّن فكره بقواعد تعلّمه ضوابط التفكير الصحيح، وتجنّبه مهاوي الانزلاق في الأباطيل وتميّز له الحقائق من الأوهام والخرافات.

وبناء على خطورة هذه المهمة المفصلية في مسيرة الإنسان قديماً وحديثاً تصدّى الحكماء لاكتشاف قواعد وطرق التفكير الصحيح القائمة على أساس المفاهيم والقضايا الفطرية البديهية التي يمكن أن يدركها ويصدق بها كل عاقل، ودونوها في علم مستقل، وهو علم المنطق، فقدموا بذلك أكبر خدمة للإنسانية.

---

(١) سورة الإسراء: ٧٠.



# ١
# الدرس الأول:
# علم المنطق (١)

## ضرورة العلم وتعريفه

### مقدمة:

بعد التقدم الحاصل في مستوى الحالة الفكرية للإنسان وفي شتى مجالات المعرفة، وكون جميع العلوم هي نتاج التفكير الإنساني، ومن الواضح أنّ الإنسان حينما يفكر قد يهتدي إلى نتائج صحيحة ومقبولة أو ينتهي إلى نتائج خاطئة وغيرمقبولة. فالتفكير الإنساني -إذن- معرض بطبيعته للخطأ والصواب، ولأجل أن يكون التفكير سليماً وتكون نتائجه صحيحة، أصبح الإنسان بحاجة إلى قواعد أساسية تهيء له مجال التفكير الصحيح متى سار على ضوئها، وهذا لا يتحصل إلا بتعلمنا لقواعد المنطق عندها نستطيع أن نقيم الأفكار والنظريات العلمية فنتبين أنواع الخطأ الواقع فيها ونتعرف على أسبابها.

وسنحاول إن شاء الله عرض علم المنطق عرضا مميزا، عبرأسلوب

علمي ومنهجي وفق المنهج والرؤية العقلية.

## المحتوى العلمي:

### الرؤوس الثمانية للعلم

لا يمكن للإنسان أن يطلب شيئاً لا يعرفه، كما لا يمكنه الاندفاع نحوه ما لم يشعر بمدى حاجته إليه، فإذا أردنا أن نحرّكه نحو هدف ما علينا أولاً أن نعرّفه على ذلك الهدف، ونوضح له الفائدة المتوخاة من السير نحوه، وما هي الخطة المرسومة للوصول إليه.

ولا يختص ذلك بالأهداف المادية المحسوسة، بل هو قانون سار في السير المعرفي للإنسان أيضاً.

- تعريف العلم
- واضع العلم
- موضوع العلم
- مبادئ العلم
- مسائل العلم
- الغاية من طلب العلم
- مرتبة العلم بين العلوم
- المنهج المتبع في تحقيق مسائل هذا العلم

ومن هنا كانت سيرة العلماء السابقين في مختلف العلوم أن يبينوا ذلك في مستهل حديثهم حول العلم؛ ليتعرّف الطالب إجمالاً على حقيقة العلم، وما يتعلّق به، وما هي الفائدة التي يراد تحقيقها من دراسته لهذا العلم أو ذاك، وما إلى ذلك من توضيحات تعرف باسم الرؤوس الثمانية، يضعها العلماء في بداية طريق الطالب؛ ليكون على بصيرة ممّا يطلب، وبذلك يكون أكثر تشوّقاً وجديّة في طلبه، وحركته نحو العلم.

وفائدتها أنّها تعطي الطالب تصوّراً إجمالياً عن العلم الذي هو بصدد دراسته.

**الأمر الأول: تعريف العلم**

علم المنطق: آلة قانونية تعصم مراعتها الذهن عن الخطأ في التفكير.

ولنقف قليلا عند مفردات هذا التعريف لنستجلي ما هو المراد منها:



**آلة قانونية**

ويعنى بها الميزان العلمي الكلي، بمعنى أنّ علم المنطق عبارة عن قواعد وضوابط كلية يقينية بديهية أو قائمة على بديهيات ليس للذوق أو الاستحسان الشخصي مجال فيها

**تعصم مراعاتها**

العصمة هي المنع، فإذا أريد للفكر البشري أن يُعصم عن الخطأ في تفكيره، لابد أن يتوفر على أمرين: أولهما معرفة القواعد المنطقية، وثانيهما مراعاة تلك القواعد باستحضارها، وتطبيقها بشكل صحيح عند التفكير.

وهذا أمر طبيعي في أي قانون طبي أو رياضي أو وضعي، فالطبيب مثلاً أو المهندس أو سائق السيارة، إن لم يعرف القانون بنحو متقن أو لم يراع تطبيقه، فمن الطبيعي أن يقع في الخطأ، دون أن يمسّ ذلك بعصمة القانون واستقامته.



**وهم وتنبيه**

بناء على مابيّنا يندفع ماتوهمه البعض من

عدم جدوى القواعد المنطقية، حيث إنّها لم تعصم أصحابها - الفلاسفة والمنطقيين - من الوقوع في الخطأ؛ لأنّا نقول: إنّ العصمة للقواعد المنطقية لا للمناطقة أو الفلاسفة، فمن لم يُحكِم أو لم يراع هذه القواعد يقع في الخطأ لا محالة.

**خلاصة الدرس:**

❋ علم المنطق يهيئ للإنسان القواعد الأساسيةالتي تشيد له أسس التفكير الصحيح متى سار على ضوئها.

❋ لكل علم هوية ويعبر عنها (الرؤوس الثمانية للعلم) وهي ضرورية لتحديد الهدف والفائدة منه:

١. تعريف العلم
٢. واضع العلم
٣. موضوع العلم
٤. مبادئ العلم
٥. مسائل العلم
٦. الغاية من طلب العلم
٧. مرتبة العلم بين العلوم
٨. المنهج المتبع في تحقيق مسائل هذا العلم.

❋ علم المنطق: آلة قانونية تعصم مراعتها الذهن عن الخطأ في التفكير.

١. آلة قانونية: قواعد وضوابط كلية يقينية بديهية.

٢. تعصم مراعاتها: تحصل العصمة بـ:

أ. معرفة القواعد المنطقية.

ب. مراعات تلك القواعد تطبيقيا.

**الأسئلة:**

١. ما فائدة التعرف على هوية العلم ؟

٢. أجر تطبيقا لهذه الرؤوس الثمانية على علم الأصول أو أي علم أخر؟

٣. إشرح مفردات تعريف المنطق شرحا وافيا؟

٤. كيف ترد من يقول: لافائدة من القواعد المنطقية لأنها لاتعصم اصحابها.



# الدرس الثاني:
# علم المنطق (٢)

## ميزان الفكر

**مقدمة:**

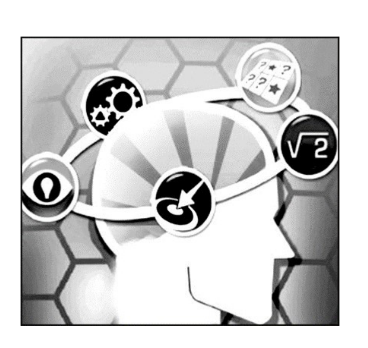
بعد التعرف على تعريف علم المنطق، وحيث أنه كان يتضمن مفردة «التفكير»، فلابد من الكلام عن عملية التفكيروالتي يشرف على ترتيب خطواتها علم المنطق،فصناعة المنطق تعلمنا الطريقة السليمة في التفكير سواء على مستوى الحركات التفكيرية أو الجوانب الأخرى المرتبطة بهذه العملية التي من خلال نتاجاتها يتشكل فكر الإنسان الذي كرمه الله تبارك وتعالى بنعمة التعقل والتفكر.

## المحتوى العلمي:

**التفكير**

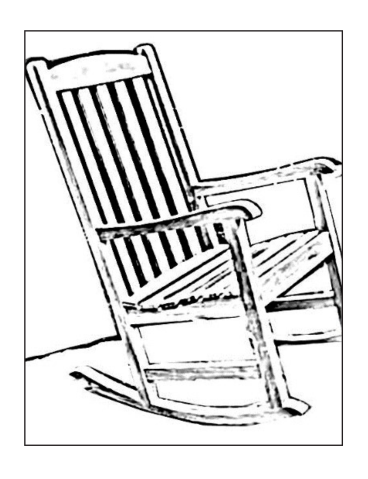
اسم يطلق على الحركة الإرادية للنفس الإنسانية بقوتها العاقلة

لتحصيل العلم بالمطالب المجهولة، وتكون حركة النفس هذه ضمن خطوات تبدأ من مواجهة المجهول فتتحرك نحو المعلومات الموجودة عندها، باحثة عن المبادئ العلمية المناسبة لتلك المطالب، إلى أن تجدها، ثم ترجع منها نحو المطالب، مؤلِّفة بين تلك المبادئ على هيئة موصلة إلى النتيجة.



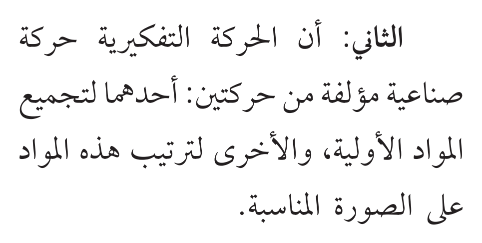
بمعنى أننا حينما نواجه مجهولاً معيناً ونطلب العلم به، فإنّ النفس بقوتها العاقلة تبدأ من الجهة التي علمتها عن ذلك المجهول، ثم تنتقل إلى المعلومات المخزونة عندها، والتي حصلتها من قبل، فتبحث فيها عن معلومات تناسب ماتطلبه، فإذا وجدتها ألّفت بينها على صورة تؤدي إلى حصول النتيجة المطلوبة، وهي العلم بذلك المطلوب الذي كان مجهولاً سابقاً، وهذه الخطوة الأخيرة هي ما يسمّى بالحركة الراجعة.

**وممّا تقدم يتبين أمران:**



**الأول:** لايمكن للإنسان أن يكتسب معلومات جديدة ما لم يكن لديه معلومات مسبقة، وبالتالي فعملية التفكير رهينة تلك المعلومات المسبقة، فهي بمثابة رأس المال للمفكّر. فكما أن التاجر لايمكنه أن يكتسب ربحاً جديداً بلا رأس مالٍ مسبقٍ، كذلك المفكّر.

وهذا معنى قول الحكماء: (كل تعليم وتعلّم فبعلم قد سبق).





**الثاني**: أن الحركة التفكيرية حركة صناعية مؤلفة من حركتين: أحدهما لتجميع المواد الأولية، والأخرى لترتيب هذه المواد على الصورة المناسبة.

فكما أنّ النجار إذا أراد أن يصنع كرسياً، فإنّه بعد تخيّل الكرسي يقوم أوّلاً بتجميع المواد المناسبة له كالأخشاب مثلاً، ثم يؤلّف بينها على صورة وهيئة معينة خاصة بمطلوبه، كهيئة الكرسي مثلاً.

كذلك المفكّر يقوم بتجميع المعلومات المناسبة لمطلوبه، التي هي بمثابة المواد، ثم يؤلّف بينها على صورة خاصّة بالمطلوب.

وكما أنّ الخطأ الذي يقع في صناعة الكرسي إمّا من جهة المادة (**كالمواد الرديئة أوالمغشوشة**)، وإمّا من جهة الصورة (**كالصورة المنحرفة أو الناقصة**)، كذلك قد يقع الخطأ في التفكير من جهة نوعية المواد المنتخبة، كأن تكون معلومات غير مناسبة للمطلوب، أو من جهة الصورة وعدم ترتيب هذه المعلومات على الهيئة الصحيحة الخاصة بالمطلوب.

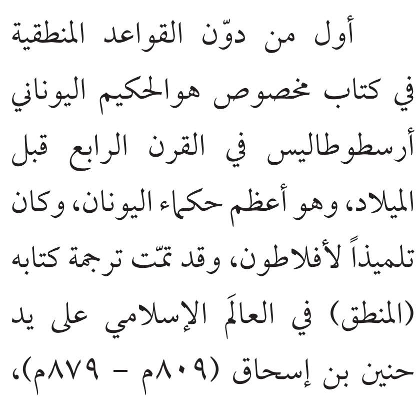
ومن هنا فقد مسّت الحاجة إلى صناعة فكرية تعلّمنا كيفية انتخاب المعلومات المناسبة للمطلوب، وكيفية ترتيبها على الصورة الصحيحة لاكتسابه.

فكان المنطق هو العلم الذي يبيّن لنا قواعد التفكير الصحيح، ويعلّمنا كيفية انتخاب المعلومات المناسبة لما نطلبه انتخاباً صحيحاً، وكيفية التأليف الصحيح بينها، بحيث يوصلنا إلى ما نطلبه، وهو العلم بالمجهول الذي واجهناه.

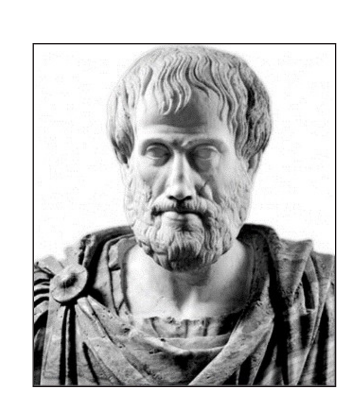
فصناعة المنطق تعلمنا طريقة التفكير الصحيح من جهة المادة والصورة معاً، كما سيأتي بيانه إن شاءالله تعالى.

ومن هنا انقسمت صناعة المنطق إلى منطق صوري (**نتعلم فيه قواعد صور التأليف الصحيح بين المعلومات**)، ومنطق مادي (**نتعلم فيه قواعد الانتخاب الصحيح للمعلومات**).

**الأمر الثاني: واضع العلم**



أول من دوّن القواعد المنطقية في كتاب مخصوص هوالحكيم اليوناني أرسطوطاليس في القرن الرابع قبل الميلاد، وهو أعظم حكماء اليونان، وكان تلميذاً لأفلاطون، وقد تمّت ترجمة كتابه (المنطق) في العالَم الإسلامي على يد حنين بن إسحاق (٨٠٩م - ٨٧٩م)، ثم أعقبه علماء المسلمين بعد ذلك بالشرح والتحقيق، كالمعلّم الثاني الفارابي(٨٧٤م - ٩٥٠م)، والشيخ الرئيس ابن سينا (٩٨٠م - ١٠٣٧م)، وأبي الوليد ابن رشد (١١٢٦م - ١١٩٨م)، ثم الفيلسوف الكبير المحقق الداماد (٩٧٠هـ- ١٠٤١هـ).



وما زال هذا العلم حيّاً شامخاً عصياً على النقض الحق أمام المشككين

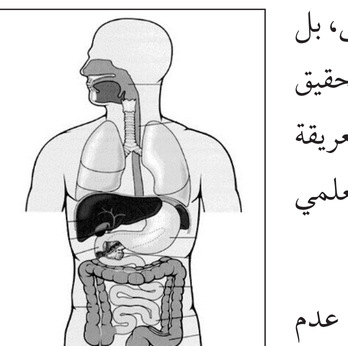
إلى يومنا هذا، وما ذاك إلا لبداهة قواعده، ورسوخها وكونها نابعة من الفطرة الإنسانية.

وقد قيل بأنّ الحكيم أرسطو إنّما سمي بالمعلّم الأوّل لأنّه أوّل من أسّس التعليم المدرسي الأكاديمي.

**وهم وتنبيه**

توهم بعض المفكرين الغربيين والتابعين لهم من المثقفين العرب والمسلمين أنَّ القواعد والأصول المنطقية إنّما تمثّل وجهة نظر أرسطو الخاصّة به في التفكير، وأنّهم غير ملزمين بها، بل لكل مفكّر طريقته الخاصّة في التفكير دون أيّ قيود تُفرض عليه.

إلاّ أنّ هذا الوهم مدفوع، باعتبار أنّ أرسطو لم يُملِ علينا وجهة نظره، وإنّما اكتشف هذه القواعد من خلال تشريحه طبيعة التفكير الإنساني وفسيولوجية عمل العقل - كما سنبين ذلك في مطاوي البحث المنطقي -فمثله كمثل الطبيب الذي اكتشف مكونات الجسم الإنساني، وفسيولوجية عمله بالتحليل العلمي الدقيق، والمشاهدات القطعية، فليس لنا بعد ذلك أن نقول إنّما هي وجهة نظر الطبيب الفلاني التي يريد أن يفرضها علينا.



وليست هذه دعوة للتقليد الأعمى، بل الباب مازال مفتوحاً أمام المزيد من التحقيق والتدقيق في هذه القواعد المنطقية العريقة والدقيقة بشرط أن نسلك الطريق العلمي الموضوعي.

وهذا التوهم منشؤه في الواقع إمّا عدم

أو قلة الاطلاع على المنطق الأرسطي وقواعده - كما هو الغالب - حيث لم يقدّموا لنا شيئاً جديداً أو بديلاً عن هذه القواعد العلمية المحكمة، وإمّا أن يكون هؤلاء المشككون من العبثيين والسفسطائيين الذين يريدون التمرّد والخروج على القانون التفكيري، بحيث لا يحاسبهم أحد على ما يقولون. الأمر الذي يؤدي إلى شيوع الفوضى والتهتك الفكري، كما هو المشاهد في وقتنا الحاضر - للأسف - في المدارس الفكرية الغربية الحديثة.

**خلاصة الدرس:**

التفكير اسم يطلق على الحركة الإرادية للنفس الإنسانية بقوتها العاقلة لتحصيل العلم بالمطالب المجهولة عبر حركتين:

١. بعد تصور المجهول تذهب الى المعلومات دايرة بينها تبحث عن مواد مناسبة.

٢. العودة بحركة ترتيبية للمبادئ نحو المطالب المراد حلها.

الإنسان يكتسب معلوماته الجديدة بالاعتماد على المعلومات السابقة «كل تعليم وتعلم فبعلم قد سبق»

**الأسئلة:**

١. عرف التفكير،ثم بين سير عملية الحركات التفكيرية؟

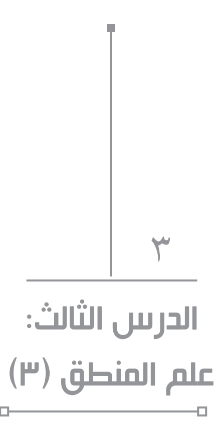
٢. هل تفيد هذه القواعد في عصمة التفكير؟ ومالرد على اوجه الخطأ؟

٣. كيف ترد على الذين يدعون أن هذا المنطق يمثل وجهة نظر أرسطو الشخصية ؟

٤. وضح مايلي:

أ. الإنسان يكتسب معلوماته الجديدة بالاعتماد على المعلومات السابقة.

ب. إن الحركة التفكيرية حركة صناعية مؤلفة من حركتين (تجميع ـ ترتيب).




## المبادئ والموضوع

### مقدمة:

ما من علم إلا وله مبادئ يرتكز عليها، ونريد في هذا الدرس أن نتعرف على مبادئ العلم ودورها فيه، وأن نتعرف على مباديء علم المنطق. وكذلك نريد أن نعرف ماهو موضوع العلم بشكل عام، وموضوع هذا العلم بشكل خاص.

## المحتوى العلمي:

### الأمر الثالث: مبادئ العلم

ويراد بها مجموعة القضايا والمفاهيم التي يعتمدها الباحث في تحقيق مسائل العلم، ويشترط فيها أن تكون إمّا بيّنة بذاتها (بديهية) أو مُبينة في علم سابق، وتعرف أيضاً بـ(ما منه البرهان).

ومبادئ علم المنطق هي القضايا البديهية الفطرية التي لايختلف على صحتها اثنان (**كاستحالة اجتماع أو ارتفاع النقيضين**)، أو قضايا يقينية قريبة من البديهية يصدق بها بمجرد تصورها والتأمل فيها، كقضية (**مساوي المساوي مساوي**). ومن هنا كان علم المنطق لايعتمد على علم سابق عليه في شيء.

**الأمر الرابع: موضوع العلم**

ويسمى أيضاً (**ما له البرهان**)، وهو المحور الذي تدور حوله مسائل العلم، ويبحث في كل علم عن أحكامه الخاصّة المسماة بالعوارض الذاتية؛ ولذا قيل: إنّ العلوم إنّما تتمايز بموضوعاتها.

وموضوع علم المنطق: هو المعرِّف والدليل.

فالمعرِّف: هو ما يَكتسَب به العلم التصوري. والدليل هو: ما يُكتسَب به العلم التصديقي.

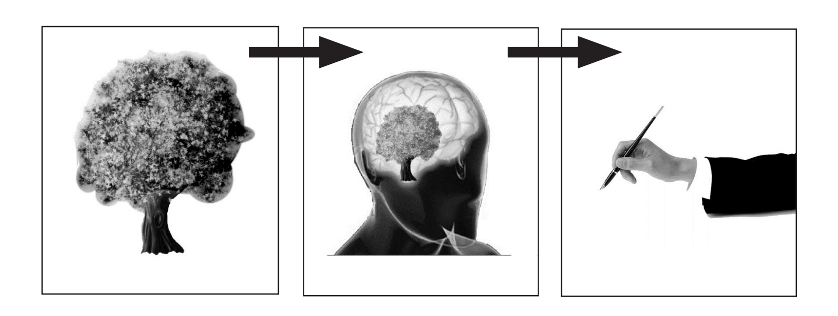
ويبحث عن أحكامهما في هذه الصناعة.ولتوضيح موضوع المنطق لابدّ من بيان مطالب:

**المطلب الأول: مراتب وجود الشيء**

هناك أربع مراتب لوجود الأشياء، مرتبتان حقيقيتان لاتختلفان باختلاف الأشخاص، ومرتبتان اعتباريتان تختلفان باختلافهم.

فالحقيقيتان هما وجود الشيء في الخارج ويسمى بـ(**الوجود العيني**)، ووجود الشيء في الأذهان ويسمى بـ(**الوجود الذهني أو الصورة المعلومة**)، والاعتباريتان هما وجوده في اللفظ ويسمى بـ(**الوجود اللفظي**)، ووجوده في الكتابة ويسمى بـ(**الوجود الكتبي**)، وهاتان المرتبتان وضعيتان تختلفان

بين الناس بحسب الأوضاع المختلفة لألفاظ اللغات وحروف الكتابة.

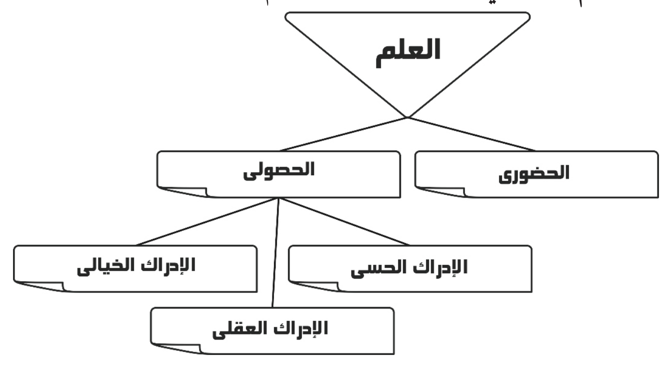


**المطلب الثاني: حقيقة العلم وأقسامه**

**العلم**: هو انكشاف المعلوم عند العالم. وانكشاف المعلوم يكون إمّا بحضوره لدى النفس بوجوده الخارجي، أوبصورته، ثم العلم بحسب نوع حضور المعلوم ينقسم إلى قسمين:

١. **العلم الحضوري**: وهو انكشاف المعلوم لحضوره بوجوده العيني الخارجي عند العالم، ومثاله: **علمنا بوجود ذواتنا وحالاتها المختلفة، كعلمنا بالعطش والجوع والخوف والألم**...الخ، وهذا القسم لا تتعلق به الأبحاث المنطقية.

٢. **العلم الحصولي**: هو انكشاف المعلوم لحضور صورته عند العالم،

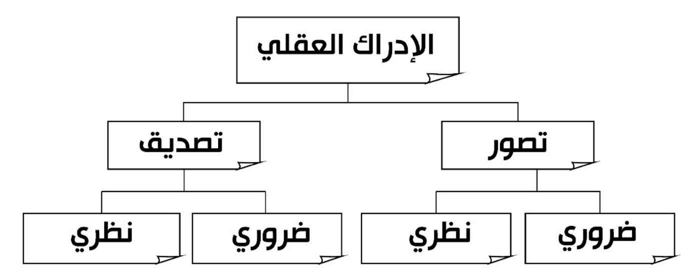


فهنا ثلاثة أشياء عالم وهو الشخص الحاصل عنده صورة الشيء، وصورة يصطلح عليها معلوم بالذات وتمثّل الوجود الذهني للشيء، وشيءخارجي يصطلح عليه معلوم بالعرض ويمثّل الوجود الخارجي للشيء. ثم إنّ العلم الحصولي على مراتب، أهمها:

أ. الإدراك الحسي: وهو حضور الصور الحسية بعوارضها المادية للأشياء عند الذهن، عندما يكون مواجهاً أو متصلاً بتلك الأشياء عن طريق واحدة من حواسه.

ب. الإدراك الخيالي: وهو حضور نفس الصور المحسوسة عند الذهن، ولكن في غير حال المواجهة بل بعد انقطاعها، ومثاله عندما يتخيل الإنسان صور الأشخاص أو الأماكن التي شاهدها سابقاً.

ج. الإدراك العقلي: وهو إدراك المعاني الكلية المجردة عن المادة وآثارها، كمعنى الوجود والتحقق، **وكمعنى الإنسان بما هو حيوان ناطق.**




وتنقسم مرتبة الإدراك العقلي من العلم الحصولي إلى قسمين، وهما:

التصور: وهو فهم المعنى التفصيلي للشيء وهو إمّا تصور لمعنى مفرد،

كتصور معنى الحيوان بما هو (جسم نامي حساس متحرك بالإرادة) أو تصور لمعنى مركب، كتصور معنى (العالم حادث).

التصديق: وهو الحكم على المعنى المتصوَّر بما هو حاك عن الواقع. وهو مختص بالمركبات التامة الخبرية، القابلة للصدق أوالكذب التي تسمى بالقضايا.

والحكم هنا في الواقع يتعلّق بمفاد المركب التام الخبري، كقولنا: (النار حارة) أو (النفس مجردة)، فالنفس عندما تتصور مفردات هذا المركب وأن هناك نسبة بينهما، فإمّا أن ترجح ثبوت هذه النسبة أو ترجح عدم ثبوتها وتسلم بذلك وهذا هو التصديق، أو تبقى لاترجح شيئا وهذا هو الشك.

فمثلاً قضية (النفس مجردة)، بعد تصور النفس لمعنى النفس ولمعنى التجرد، والنسبة بينهما وهي ثبوت التجرد للنفس، فإما أن ترجح ثبوت النسبة بينهما، أي ثبوت التجرد للنفس، أو ترجح عدم ثبوت النسبة، أي عدم ثبوت التجرد للنفس، فترجيح النفس هذا وتسليمها بالراجح هو مايسمى بالتصديق، وإن لم ترجح شيئا منهما فهو مجرد تصور مركب لا تصديق فيه وهو الشك.

أنحاء التصديق

التصديق له نحوان:

التصديق اليقيني: وهو ترجيح النفس لأحد طرفي النسبة في الخبر من دون أن تحتمل الطرف الآخر.

التصديق الظني: وهو ترجيح النفس لأحد طرفي النسبة في الخبر مع احتمال الطرف الآخر.

وأمّا الشك - وهو تساوي طرفي النسبة في الاحتمال - فليس من أقسام التصديق؛ إذ لا ترجيح فيه.

ثم إنّ العلم الحصولي بكلا قسميه (التصور والتصديق) ينقسم إلى:

ضروري (بديهي): وهو الواضح أو البيّن الذي لايحتاج إلى توضيح أو اكتساب.

نظري(كسبي): وهو غير البيّن الذي يحتاج إلى توضيح أو اكتساب. وعليه فالأقسام أربعة:

التصور البديهي: وهو تصور المعنى من دون توقّفه على ما يوضحه، (كتصورنا لمعنى الوجود أو العدم).

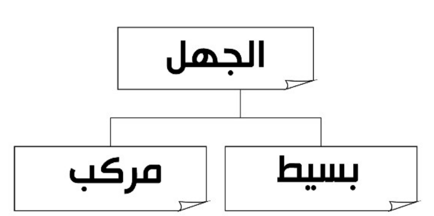
التصور النظري: وهو تصور المعنى المتوقف على ما يوضحه، (كتصورنا لمعنى النفس أو الجن).

التصديق البديهي: وهو الحكم على الخبر بعد تصوره دون الاحتياج إلى دليل؛ لوضوحه في نفسه، كالحكم(أنّ الكل أعظم من الجزء).

التصديق النظري: وهو الحكم المفتقر إلى الدليل؛ لعدم وضوحه في نفسه،(ككون العالم حادثاً، وعدم كون الواجب مادياً).

**المطلب الثالث: الجهل وأقسامه**

الجهل هو ما يقابل العلم، فهو عدمه، وبما أنه يقابل العلم فإنه ينقسم بانقسامه، فكما أنّ العلم تصوري وتصديقي كذلك الجهل. غير أن الجهل التصوري هو عدم فهم المعنى



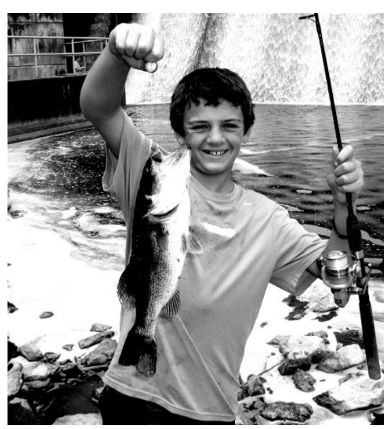
وعدم تصوره، والجهل التصديقي هو عدم حكم النفس وترجيحها لأحد طرفي النقيض في الخبر.

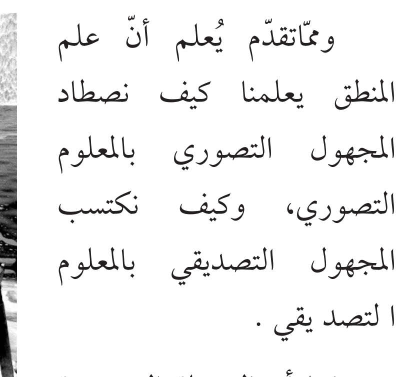
وللجهل انقسام آخر باعتبار التفات صاحبه إلى جهله وعدمه، حيث ينقسم إلى:

الجهل البسيط: وهو عدم العلم بالواقع مع التفاته إلى جهله.

الجهل المركب: وهوعدم العلم بالواقع مع عدم التفاته إلى جهله، بل يعتقد بأنه عالم به.

والقسم الثاني من الجهل خطير جداً؛ لأن صاحبه لا يطلب العلم، بل لا يقبل بأن يتعلم؛ لاعتقاده بأنّه من أهل العلم والمعرفة مع أنه جاهل، يقول الإمام علي عليه السلام: الرجال أربعة: «رجل يدري ويدري أنه يدري فذاك عالم فاسألوه، ورجل لا يدري ويدري أنه لا يدري فذاك مسترشد فأرشدوه، ورجل لا يدري ولا يدري أنه لا يدري فذاك جاهل فارفضوه، ورجل يدري ولا يدري أنه يدري فذاك نائم فأنبهوه»[1].





وممّاتقدّم يُعلم أنّ علم المنطق يعلمنا كيف نصطاد المجهول التصوري بالمعلوم التصوري، وكيف نكتسب المجهول التصديقي بالمعلوم ا لتصد يقي .

كما أن الوسيلة الصحيحة

---

(١) الكراجكي، أبو الفتح محمد بن علي، معدن الجواهر: ص٤١.

الكاسبة للتصور تسمى بالمعرِّف، والوسيلة الصحيحة الكاسبة للتصديق تسمى بالحجة أو الدليل.

والمعرِّف والحجة يمثلان موضوع علم المنطق ويُبحَث عن كل منهما تارة بلحاظ المادة وأخرى بلحاظ الصورة.

**خلاصة الدرس:**

* مبادئ العلم هي مجموعة القضايا المسلمة والمفاهيم الواضحة عند الباحث قبل الدخول في تحقيق مسائل العلم، والتي سيعتمدها في تحقيق تلك المسائل.

* مبادئ علم المنطق

١. القضايا البديهية

٢. لقضايا الفطرية اليقينية

* الموضوع: هو المحور الذي تدور حوله مسائل العلم «ما له البرهان»

* إن العلوم إنما تتمايز بموضوعاتها. وموضوع علم المنطق: هو المعرف والدليل.

١. المعرف: هو ما يكتسب به العلم التصوري.

٢. الدليل هو: ما يكتسب به العلم التصديقي.

* مراتب وجود الشيء

١) الوجود العيني ٢)الوجود الذهني ٣) الوجود اللفظي ٤) الوجود

الكتبي

❊ العلم: هو انكشاف المعلوم عند العالم. ثم العلم ينقسم الى قسمين :

١. العلم الحضوري

٢. العلم الحصولي: وله مراتب:

أ. الإدراك الحسي

ب. الإدراك الخيالي

ج. الأدراك العقلي: وله نحوان:

١. التصور

٢. التصديق

❊ إن العلم الحصولي بكلا قسميه «التصور والتصديق» ينقسم إلى:

١. ضروري

٢. نظري

❊ الجهل: هو ما يقابل العلم، وهو بسيط ومركب

**الاسئلة:**

١. وضح مايلي:

١. مبادئ العلم هي مجموعة القضايا والمفاهيم التي يعتمدها الباحث في تحقيق مسائل العلم.

ب. القضايا البديهية

ج. القضايا اليقينية

د. مراتب الوجود

٢. اشرح العبارتين التاليتين:

(مامنه البرهان) و (ماله البرهان).

٣. بين بالأمثلة التقسيمات المتعددة للعلم الحصولي.

٤. اجعل مقارنة بين تقسيمات العلم والجهل مبينا الفوارق والتقسيمات.

٤

# الدرس الرابع:
# علم المنطق (٤)

## المسائل والغاية والمرتبة والمنهج

### مقدمة:

بعد ماتقدم مما تعرفنا عليه من جملة أساسيات هوية العلم من تعريف وموضوع و مبادئ،نتعرف في هذا الدرس على بقية تلك الأساسيات وهي مسائل ومرتبة هذا العلم، ففي المسائل تزداد الصورة وضوحا لمن يريد كسب هذا العلم،إذ أنه يتعرف على جملة أساسية من النقاط التي يعالجها هذا العلم والتي يبحث عنها، كما سنتعرف على الغاية المهمة لهذا العلم، والفائدة التي يحصل عليها من يحكم قواعده.، كما نستعرف على مرتبة هذا العلم من بين العلوم وعلى المنهج المتبع في تحقيق مسائله.

## المحتوى العلمي:

### الأمر الخامس: مسائل العلم

ويقال له أيضاً ماعليه البرهان، وهي كل ما يراد تحقيقه وإثباته في العلم.

والمسائل المبحوث عنها في علم المنطق على نحوين، نحو يتعلق ببيان كاسب التصور، ونحو يتعلق ببيان كاسب التصديق، وكل منهما يبحث عنه من حيث الصورة وهي كيفية ترتيب الحدود والأدلة، ومن حيث نوعية المواد المأخوذة فيها وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم علم المنطق إلى قسمين:

١. قسم التصورات: ويبحث فيه عن المواد التي يمكن استعمالها في اكتساب التصور، والتي تسمى بالكليات الخمس (ايساغوجي)، وعن كيفية ترتيب هذه المواد على الصورة المناسبة للمطلوب لاكتساب التصور، ويسمى باب(المعرِّف). فهذا القسم مؤلف من بابين، وهما باب الكليات الخمس والمعرف.

٢. قسم التصديقات: ويبحث فيه عن كيفية ترتيب المواد المناسبة لاكتساب التصديق، والذي يسمى بالقياس (أنالوطيقا الأولى) وتوابعه من التمثيل والاستقراء. كما وضعت مقدمة لباب الدليل يبحث فيها عن ما يتألف منه الدليل، وتسمى بالقضايا (بارامنياس). ويبحث فيه أيضا عن تحديد شرائط المواد التصديقية، والتي يجب أن تستعمل في الأقيسة المختلفة.

وبتبعها انقسمت الأقيسة إلى خمسة أقسام: البرهان، الجدل، الخطابة، المغالطة، الشعر، وكل قسم من هذه الأقيسة يبحث عنه في باب خاص، يعرف بالصناعات الخمس، وهي: البرهان (أنالوطيقا الثانية)، الجدل (طوبيقا)، الخطابة (ريتوريقا)، المغالطة (سفسوطيقا)، الشعر (بويطيقا).

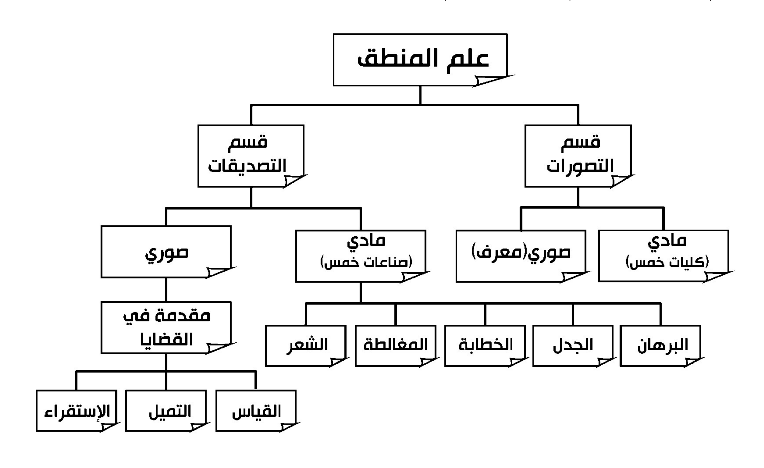
فتكون أبواب المنطق تسعة، وهي بحسب الترتيب:

الكليات الخمس، المعرِّف، القضايا، القياس وتوابعه، البرهان، الجدل، الخطابة، المغالطة، الشعر.

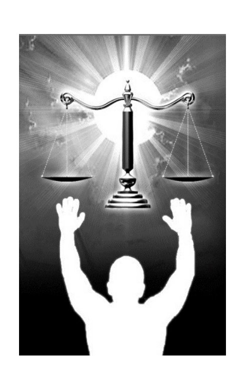
**ملاحظة:** قسّم مشهور الحكماء المنطق إلى المنطق الصوري والمنطق المادي، وجعلوا في المنطق الصوري أربعة أبواب، هي: الكليات الخمس، المعرّف، القضايا، القياس وتوابعه.

وجعلوا في المنطق المادي خمسة أبواب هي الصناعات الخمس وهي: البرهان، الجدل، الخطابة، المغالطة، الشعر.

وهذه الأمور الثلاثة الأخيرة (مبادئ العلم - موضوع العلم - مسائل العلم) تعرف باسم ماهية العلم.



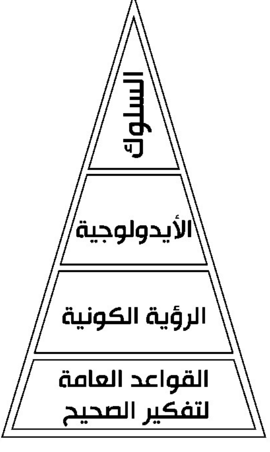

**الأمر السادس: الغاية من العلم وفائدته**



الغاية من دراسة علم المنطق هي معرفة القواعد العامة للتفكير الصحيح، وذلك من خلال التعرف على الطرق الصحيحة الموصلة للتصور والتصديق العلمي، والتي تنعكس إيجاباً على مباني الفكر البشري، ممّا يؤدي إلى بناء رؤية كونية صحيحة واقعية، وما يترتب عليها من أيديولوجية

حقّة، تعيّن في النهاية سلوك الإنسان في الدنيا، ومصيره في الآخرة.

ومرادنا من الرؤية الكونية مجموعة الآراء والنظريات العامة حول وجود الإنسان والعالم ومبدئهما، والتي يعبر عنها في علم العقائد بأصول الدين.




ونريد من الأيديولوجية مجموعة النظم والقوانين العامة التي تحكم سلوك الإنسان في حياته الدنيا، وهي متفرعة عن الرؤية الكونية، وتسمى بفروع الدين.

والذي لا يتقن قواعد المنطق أو لا يراعيها عند التطبيق فهو في معرض الانحراف الفكري والسلوكي.

**وهم وتنبيه**

ربما يقال إن عدم بيان الأنبياء عليهم السلام للقواعد المنطقية مع أنّهم جاؤوا لهداية البشر وانتشالهم من الانحراف العقائدي والأخلاقي السلوكي يُعد خير دليل على إبطال دعوى المناطقة من كون كلّ من لم يدرس المنطق فهو في معرض الانحراف؛ إذ لو كان الأمر كما يدّعون لكان الأنبياء أولى به من غيرهم، وإلاّ لكانوا - حاشاهم - قد قصّروا في مهمتهم ولم يخلّصوا الأمم من الانحراف.

والجواب: أن الفطرة العقلية السليمة، والتي هي أساس علم المنطق، تكفي لفهم دعوة الأنبياء عليهم السلام العامة المناسبة للفطرة، حيث إن دعوتهم عليهم السلام

موجهة إلى جميع الناس، ومبينة للعقائد الدينية بنحو واضح وإجمالي بعيدا عن التعقيدات المدرسية التفصيلية التخصصية، ودعوا الناس بعدها إلى اعتماد السلوك العملي بامتثال الأحكام الشرعية والتعاليم الأخلاقية السامية التي تلقوها عن طريق الوحي، والمؤدي إلى تكامل الإنسان ووصوله إلى مقام القرب الإلهي.

وإنما جعلت صناعة المنطق لمن أراد أن يتعمق في بحار المعرفة بنحو تخصصي؛ ليكون من العلماء والمحققين.

فكما أن الإنسان إذا جلس على شاطئ البحر لم يحتج أن يتعلم فن السباحة، وإنّما يتعلمها من أراد الخوض في لجج البحار، وكذلك سائر الصناعات والفنون، حيث إنها واجبة على من أراد التخصص فيها لاغير.

**الأمر السابع: مرتبة العلم بين العلوم**

تقدّم أن صناعة المنطق تبين لنا طريقة التفكير الصحيح وشروطها، فهو من العلوم الآلية التي لا تُطلب لذاتها، بل هو آلة لتحقيق ودراسة مسائل العلوم الأخرى. ولذا أطلق عليه البعض اسم خادم العلوم، ممّا يجعله متقدماً في التحصيل على سائر العلوم؛ ليكون ذهن المتعلم مرتباً ومسلحاً بقواعد التفكير الصحيح قبل الورود في المباحث العلمية.

**الأمر الثامن: المنهج المتبع**

المنهج المتبع في تحقيق مسائل علم المنطق هو المنهج البرهاني العقلي – في صورته الفطرية البسيطة – الذي يعتمد على مبادئ بديهية بينة بذاتها، من حيث المادة، وترتيبها على هيئات بديهية بينة الإنتاج أيضاً.

إلى هنا نكون قد انتهينا من بيان الرؤوس الثمانية لصناعة المنطق

ووصلنا إلى مشارف المباحث الرئيسية لهذا العلم.

**خلاصة الدرس:**

❊ ينقسم علم المنطق الى قسمين رئيسيين:

١. قسم التصورات

٢. قسم التصديقات

وفي كل منهما يقع البحث في جهتين:

أ. جهة الصورة

ب. جهة المادة

❊ أبواب المنطق:

«الكليات الخمس - المعرف - القضايا - القياس وتوابعه - البرهان - الجدل - الخطابة - المغالطة - الشعر»

❊ الغاية والفائدة من علم المنطق: هي معرفة القواعد العامة للتفكير الصحيح من خلال التعرف على الطرق الصحيحة الموصلة للتصور والتصديق العلمي مما يؤدي الى بناء رؤية كونيه صحيحة واقعية وما يترتب عليها من أيديولوجية حقة.

❊ مرتبته: هو من العلوم الآلية التي لاتطلب لذاتها، ويقع الطلب له في مقدمة جميع العلوم.

❊ المنهج المتبع في تحقيق مسائل علم المنطق هو المنهج البرهاني العقلي بصورته الفطرية صورة ومادة.

**الاسئلة:**

١. إلى كم قسم ينقسم علم المنطق، بيّن ذلك مع مثال تطبيقي؟

٢. بين الفائدة العلمية والتطبيقية لهذا التقسيم؟

٣. كيف نتمكن من بناء ايديولوجية حقة ؟ وماعلاقةهذاالعلم بهذا البناء؟

٤. لماذا هذا التركيز على المنهج العقلي ؟ومادوره على مستوى هذا العلم وقواعده، وصولا لتكوين الآيديولوجية؟

# القسم الأول - التصورات

## كاسب التصور

وفيه مقدمة وبحثان:

### مقدمة

### البحث المادي: الكليات الخمس

### البحث الصوري: المعرِّف

٥

## الدرس الخامس:
## الدلالة

### الدلالة - المفهوم والمصداق

**مقدمة:**

يتعلق الغرض الأساسي للمناطقة أولا وبالذات بالمعاني المدركة المفردة أو المركبة، ولكن حيث يصعب استحضار تلك المعاني في الذهن عند التفكير، وكذلك يصعب نقلها للآخرين عند التعليم والتعلم، لجؤوا الى واسطة اللغة لتسهيل ذلك، ولهذا لزم تقديم بعض الأبحاث العامة عن استعمال اللغة بشكل عام، منها كيفية دلالة الألفاظ على المعاني، فاحتاج ذلك إلى بيان معنى الدلالة وأقسامها بشكل عام لتعرف حقيقة دلالة الألفاظ على المعاني.

ومنها ما يتعلق ببيان حقيقة المعاني (المفاهيم) وعلاقتها بما يمكن أن تصدق عليه (المصاديق)، ونسبة المعاني المختلفة بعضها لبعض عند ملاحظتها من جهة ماتصدق عليه (النسب الأبع).

وكذلك بحثوا عن اتحاد المعاني المختلفة وحمل بعضها على بعض عند التركيب، وبيان أنواع ذلك الحمل. وسنذكر هذه الأبحاث تباعا لأهميتها.

## المحتوى العلمي

### الدلالة

تقدّم أنّ غرض المنطقي يتعلق بالبحث عن قواعد التفكير الصحيح مادّة وصورة، وهو بحث عن المعاني، غير أن تبادل هذه المعاني ونقلها إلى الآخرين لايمكن إلا من خلال وسائل التفاهم الخاصة التي تواضع عليها أبناء البشر، من قبيل اللغة والكتابة والإشارة، والوسيلة الأكثر استعمالاً في إيصال المعاني هي اللغة المكوّنة من مجموعة ألفاظ، ممّا دعا المناطقة إلى البحث عن علاقة هذه الوسائل وكيفية دلالتها على معانيها؛ ليتمكن بعد ذلك من ضبط التفاهم مع الآخرين، فالمنطق يدرس أحكام اللغة من جهة عامة، أي من دون اختصاص بلغة خاصة، والتي تكون قد أهملها علماء اللغة عادة، فلا يرد عليه بأن علوم اللغة تكفينا عن دراسته.

**تعريف الدلالة:** انتقال الذهن من العلم بشيء معيّن إلى العلم بشيء آخر بينهما علاقة ما.

فالشيء الأول يسمى دالاً، والآخر يسمى مدلولاً، وعملية انتقال الذهن من الدال إلى المدلول تسمى دلالة.

والعلاقة بين الدال والمدلول منشؤها أحد ثلاثة أمور: التلازم الذاتي بينهما، أو التلازم الطبعي الذي يقتضيه طبع الشيء، أو التلازم بسبب الاعتبار والوضع بينهما. وبحسب هذا التنوّع في سبب العلاقة بين الدال والمدلول قسّموا الدلالة إلى ثلاثة أقسام:

**الدلالة العقلية**: وهي الدلالة الناشئة من تلازم ذاتي بين الدال والمدلول، كأن يكون أحدهما علة والآخر معلولاً، مثل دلالة ضوء النهار على طلوع الشمس.

**الدلالة الطبعية**: وهي الدلالة الناشئة من تلازم بين الدال والمدلول سببه الطبع، كدلالة صوت السعال على ألم الصدر.

**الدلالة الوضعية**: وهي الدلالة الناشئة من تلازم بين الدال والمدلول سببه الوضع والاعتبار، وتنقسم - بحسب طبيعة الدال الموضوع - إلى قسمين:

**الدلالة اللفظية**: وهي دلالة ناشئة من تلازم وضعي اعتباري بين اللفظ والمعنى.

وهذا القسم من الدلالة على أنواع؛ إذ قد يدل لفظ واحد على معاني متعددة ومتباينة، فيسمى بالمشترك اللفظي، كدلالة لفظ العين على العين الجارية والباصرة والمثمن والجاسوس...، وقد يدل اللفظ الواحد على معنى واحد لاغير، كدلالة لفظ الإنسان على معناه. ويسمى بالمختص.

**الدلالة غير اللفظية**: كدلالة العلامات المرورية على ما وضعت له.

ثم إنّ الدلالة اللفظية تنقسم - بحسب دلالة اللفظ على المعنى - إلى ثلاثة أقسام:

**مطابقية**: وهي دلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له، كدلالة لفظ الكتاب على تمام معناه.

**تضمنية**: وهي دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع له، كدلالة لفظ الكتاب على ورقه فقط.

**التزامية**: وهي دلالة اللفظ على معنى آخر غير المعنى الموضوع له، لعلاقة بينهما، كدلالة لفظ القلم على القرطاس، أو لفظ الضاحك على الإنسان.

## المفهوم والمصداق

**المفهوم**: هو الصورة الذهنية الحاكية عن الشيء، كمعنى الإنسان الحاكي عن زيد وبكر وعمر.

**المصداق**: هو كل ماينطبق عليه المفهوم، كزيد في الخارج الذي ينطبق عليه مفهوم الإنسان.

**وينقسم المفهوم إلى كلي وجزئي**:

**المفهوم الكلي**: وهو المفهوم الذي لايمتنع صدقه على أكثر من واحد ولو بالفرض، كمفهوم الإنسان الذي يصدق على زيد وبكر وعمر...الخ.

والمفهوم الكلي قد يقال على أفراده ومصاديقه بنحو واحد بلا تفاوت ويسمى بالمتواطئ، كانطباق مفهوم الإنسان على زيد وعمرو وبكر، وقد يقال على مصاديقه بالتفاوت، ويسمى بالمشكك، كمفهوم الوجود الذي يقال على الباري تعالى والإنسان، حيث يتفاوت بالتقدم والتأخر، وكمفهوم السواد الذي يقال على أفراده بالتفاوت.

**المفهوم الجزئي**: وهو المفهوم الذي يمتنع صدقه على أكثر من واحد، كمفهوم هذا الكتاب ومفهوم زيد هذا.

وهناك مصطلح آخر للجزئي، وهو الجزئي الإضافي، ويعرَّف بأنّه ما يندرج تحت مفهوم كلي أوسع منه، كالإنسان بالنسبة إلى الحيوان، فإنّ الإنسان

بالقياس إلى الحيوان يسمى جزئياً إضافياً، وإن كان بالقياس إلى ما تحته كلياً.

## ملاحظات هامة

**الأولى**: جميع المفاهيم كلية بالذات؛ لأنها مرتبطة بعالم الذهن، وأمّا التشخّص فوعاؤه الخارج. ومن هنا فلا تكون المفاهيم جزئية إلا بربطها بالخارج عن طريق الإشارة الخارجية، إمّا الحسية، كزيد هذا، أو العقلية كالإشارة إلى الباري تعالى أثناء الصلاة، فالتشخّص بالذات للأمور الخارجية، وأمّا مايرتبط بها من المفاهيم فهو تشخّص بالعرض.

**الثانية**: قد يتسبب التشابه اللفظي بين كلمتي الكل والكلي، والجزء والجزئي في الالتباس عند البعض، ممّا يؤدي إلى إعطاء أحكام بعض هذه المفاهيم إلى البعض الآخر. ومن أجل ذلك ينبغي لنا أن نبيّن الفرق بين نسبة الكلي إلى جزئيهِّ، ونسبة الكل إلى جزئه؛ لئلا يقع الطالب في هكذا خلط. والفرق بينهما يكون من جهات متعددة:

**الأولى**: الكلي يصدق على الجزئي، كقولنا: زيد إنسان، بينما لا يصدق الكل على الجزء، فلا يقال: الرأس إنسان.

**الثانية**: الكلي والجزئي في الذهن، بينما الكل والجزء قد يكونان في الذهن، كأجزاء المفهوم، وقد يكونان في الخارج، كأجزاء الجسم الخارجي.

**الثالثة**: الكلي جزء من مفهوم الجزئي الذي تحته، كقولنا: الإنسان حيوان ناطق، فإنّ مفهوم الحيوان جزء مفهوم الإنسان الذي هو جزئي إضافي للحيوان.

بينما الكل لا يكون جزءاً من الجزء، وإنّما العكس هو الصحيح، كقولنا: الرأس جزء بدن الإنسان.

**خلاصة الدرس:**

* الدلالة: انتقال الذهن من العلم بشيء معين الى العلم بشيء آخر بينهما علاقة ما.
* العلاقة بين الدال والمدلول تنشأ من أمور ثلاثة:

١. التلازم الذاتي

٢. التلازم الطبعي

٣. التلازم بسبب الاعتبار والوضع بينهما.

**تقسيمات الدلالة:**

١. الدلالة العقلية

٢. الدلالة الطبيعية

٣. الدلالة الوضعية:وتقسم إلى:

أ. الدلالة اللفظية:

ب. الدلالة غير اللفظية.

* المفهوم: هو الصورة الذهنية الحاكية عن الشيء،وهو على أقسام:

١. كلي

٢. جزئي

* المصداق: هو كل ما ينطبق عليه المفهوم

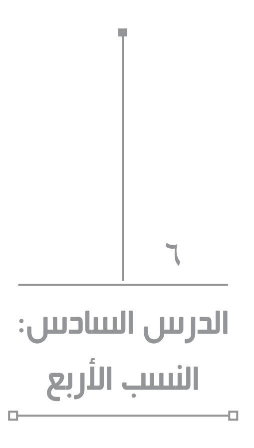
## الأسئلة:

١. عرف الدلالة، ثم بين ماهو سبب العلاقة بين الدال والمدلول؟

٢. وضح أقسام الدلالة لاسيما اللفظية تفصيليا؟

٣. ماهو المفهوم وإلى كم قسم ينقسم ؟(إشرح علة هذا التقسيم)؟

٤. قد يتسبب التشابه اللفظي بين كلمتي الكل والكلي، والجزء والجزئي في الالتباس عند البعض، فما هو التمايز بينهما؟




# الدرس السادس: النسب الأربع

**مقدمة:**

بعد أن تعرفنا على المفهوم والمصداق، والعلاقة بينهما، نريد أن نتعرف من خلال هذا الدرس على أنه هل من الممكن أن يصدق مفهومان أو اكثر على نفس المصاديق، وكيف يمكن أن تكون العلاقة والنسبة بين المفاهيم من هذه الجهة، وبعد معرفة ذلك ندخل في حمل المفاهيم بعضها على بعض وكيفية هذا الحمل وشرائطه.

## المحتوى العلمي:

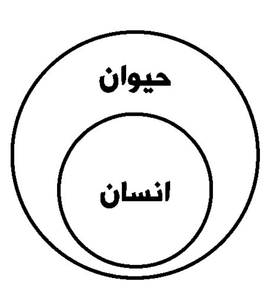
إذا لوحظت النسبة بين المفاهيم الكلية المتغايرة من جهة انطباق بعضها على مصاديق البعض الآخر، فإنّها تكون على أربعة أقسام، وهي:

١. **التساوي**: وتكون بين مفهومين متطابقين في مصاديقهما تطابقاً تامّاً، مثل مفهوم الإنسان ومفهوم الناطق، فإنّ مفهوم الإنسان

ينطبق على جميع مصاديق الناطق، وكذا مفهوم الناطق ينطبق على جميع مصاديق الإنسان، ويمكن أن يمثل لهما بدائرتين متطابقتين تماماً.



٢. **العموم والخصوص المطلق**: وتكون بين مفهومين ينطبق أحدهما على جميع مصاديق الآخر وزيادة، بينما لا ينطبق المفهوم الآخر إلاّ على بعض مصاديق الأول،كمفهوم الحيوان ومفهوم الإنسان، فإنّ مفهوم الحيوان ينطبق على جميع مصاديق الإنسان وزيادة، بينما مفهوم الإنسان لا ينطبق إلاّ على بعض مصاديق الحيوان، وهي مصاديق الإنسان نفسه، ويمكن أن يمثل لهما بدائرتين أحدهما في داخل الأخرى.




٣. **العموم والخصوص من وجه:** وتكون بين مفهومين ينطبق كلّ منهما على بعض مصاديق الآخر، بمعنى أنّ كلا المفهومين يشتركان في بعض المصاديق، ويختص كل منهما بمصاديق لا ينطبق عليها الآخر، مثل مفهوم الطائر ومفهوم الأبيض، ويمكن أن يمثل لهما بدائرتين متداخلتين في جزء منهما.

٤. **التباين**: وتكون هذه النسبة بين مفهومين ليس بينهما أي اشتراك في المصاديق، مثل مفهوم الإنسان ومفهوم الحجر، ويمكن أن يمثل لهما بدائرتين متجاورتين، ليس بينهما أيّ اشتراك.



## الحمل وأقسامه

الحمل: ويسمى أيضاً بالإيجاب، وهو الاتحاد بين شيئين بحيث يحكم بأن أحدهما هو الآخر. ولكي يصح حمل شيء على شيء لابد من افتراض جهتين بينهما، إحداهما جهة اشتراك تصحح الحمل والإتحاد، والأخرى جهة اختلاف ليحصل التمايز بينهما.

وبحسب طبيعة الاتحاد والاختلاف بينهما انقسم الحمل إلى قسمين:

الحمل الذاتي الأولي: وهو فيما إذا كان الاتحاد فيه بين المحمول والموضوع اتحاداً مفهومياً، بمعنى أن مفهوم المحمول نفس مفهوم الموضوع، ويكون الاختلاف بينهما اختلافاً اعتبارياً، كالاختلاف من حيث التفصيل والإجمال، كقولنا: الإنسان حيوان ناطق. ويسمى بالذاتي؛ لكون المحمول هو نفس ذاتيات الموضوع، ويسمى أيضاً أولياً ؛ لأن أول ما يحمل على الشيء هو ذاته وذاتياته.

الحمل الشائع الصناعي: وهو فيما إذا كان الاتحاد فيه بين الموضوع والمحمول في المصداق، والاختلاف في المفهوم، كقولنا: الإنسان ضاحك، وهذا الحمل هو الشائع استعماله في العلوم، باعتبار أن المحمول في المطالب العلمية من عوارض الموضوع، لا نفس ذاتياته المقومة؛ إذ الذاتيات لا تطلب لوضوحها. وإلى هنا تنتهي هذه المقدمة التمهيدية للكليات الخمس.

## خلاصة الدرس:

النسب الأربع: هي عبارة عن النسب الحاصلة بين المفاهيم المختلفة من جهة انطباق بعضها على مصاديق البعض الآخر، وهي:

* التساوي: وتكون بين مفهومين متطابقين في مصاديقهما تطابقاً تامّاً
* العموم والخصوص المطلق: وتكون بين مفهومين ينطبق أحدهما على جميع مصاديق الآخر وزيادة
* العموم والخصوص من وجه: وتكون بين مفهومين ينطبق كلّ منهما على بعض مصاديق الآخر.
* التباين: وتكون هذه النسبة بين مفهومين ليس بينهما أي اشتراك في المصاديق.

**الحمل**: وهو الاتحاد بين شيئين بحيث يحكم بأن أحدهما هو الآخر.

* صحة حمل شيء على شيء معتمدة على افتراض جهتين بينهما، إحداهما جهة اتحاد لتصحح الحمل، والأخرى جهة اختلاف ليحصل التمايز بينهما.
* الحمل الذاتي الأولي: وهو الاتحاد بين المحمول والموضوع اتحاداً مفهومياً والاختلاف اعتبارياً.
* الحمل الشائع الصناعي: وهو الاتحاد بين الموضوع والمحمول في المصداق والاختلاف مفهوماً.

**الأسئلة:**

١. بين بالأمثلة النسب الأربعة ؟(مع الشرح)

٢. عرف الحمل ثم بين ماهي شروط صحته؟

٣. قرر أنواع الحمل تقريرا تفصيليا.

٧

# الدرس السابع:
# الكليات الخمس (الإيساغوجي)

**مقدمة:**

ذكرنا سابقاً بأنّ باب الكليات الخمس بمثابة المقدمة التمهيدية لباب المعرِّف الذي هو الكاسب للتصور، بمعنى أنّه يُبيَّن في هذا الباب المواد التي يتألف منها التعريف، فإنّ أيّ مفهوم كلي في الذهن إذا لم يكن واضحاً بذاته، وأردنا أن نعرّفه بمفهوم آخر أوضح منه، فإمّا أن نعرّفه بمفهوم داخل في حقيقته مقوِّم لها، وإمّا أن نعرِّفه بمفهوم خارج عن حقيقته عارض عليها.

والنحو الأول من المفاهيم تسمى بالمفاهيم الذاتية؛ لأنها يتقوم بها ذات الشيء، بينما يسمى النحو الثاني منها بالمفاهيم العرضية؛ لأنّها تعرض الشيء بعد تقومه في ذاته. ثم إنّ كل واحد من المفاهيم الذاتية أو العرضية، إمّا أن يكون عامّاً، بحيث يعم الشيءّ المعرَّف وغيره، وإمّا أن يكون مختصاً به لا غير. وسوف نتعرض لكل واحد من هذه الأقسام بالتفصيل، فنقول:

## المحتوى العلمي:

### أولاً: الذاتي

ذات الشيء هي حقيقته وماهيته، والذاتي هو المعنى الكلي الذي يقوّم ذات الشيء غير خارج عنها، بمعنى ما لا تتحقق تلك الذات إلا به، وتنتفي بانتفائه، ومثله كمثل الجدار والسقف للبيت، وهو على ثلاثة أقسام:

تمام الذات والحقيقة، وهو ذاتي بالنسبة للأفراد الواقعة تحته، كالإنسان بالنسبة لزيد وعمرو وبكر. ويسمى بالنوع، وهو مفهوم مركب من أجزاء.

أجزاء الذات المقومة لها، وتنقسم إلى معنى مشترك ومعنى مختص:

**الجنس**: وهو الجزء المقوم للحقيقة المشترك بينها وبين حقائق أخرى، وهو قد يكون قريبا، كالحيوان بالنسبة لأنواعه من الإنسان والفرس والبقر، وقد يكون بعيدا كالجوهر أو الجسم بالنسبة لنفس هذه الأنواع.

**الفصل**: وهو الجزء المقوم للحقيقة المختص بها دون غيرها، كالناطق بالنسبة للإنسان، والصاهل بالنسبة للفرس.

**تتمة**

المفاهيم الذاتية تتقدّم على ما تقوِّمه من الحقائق، فالنوع يتقدم على أفراده المقوِّم لها، والجنس والفصل يتقدمان الذات المركبة منهما، وذلك من جهتين:

التقدم عليها بالتصور.

التقدم بالتقرّر والتجوهر.

### ثانياً: العرضي

وهو المعنى الكلي الذي يلحق الذات، ويحمل عليها بعد تقوّمها بجميع ذاتياتها، فهو متأخر عنها في التصور، كالزينة والتصاميم الهندسية التي تلحق البيت بعد تمامه، وكما أنّ الذاتي قد انقسم إلى مشترك ومختص، كذلك العرضي ينقسم إلى هذين القسمين.

**العرض العام**: وهو المعنى العرضي الذي يحمل على النوع وعلى غيره من الأنواع، كالماشي بالنسبة للإنسان والفرس والبقر وغيرها.

**العرض الخاص(الخاصة)**: وهو المعنى العرضي المختص بنوع واحد، ولا يحمل على نوع آخر، وهو إما مساوٍ للنوع كالضاحك، أو أخص منه كالكاتب بالفعل بالنسبة للإنسان.

ثم إنّ العرضي قد يكون لازماً، كالزوجية للأربعة، وقد يكون منفكاً، كالبياض للجسم.

فتحصّل: أنّ هذه المعاني التي تسمى بالكليات الخمس، تنقسم إلى ذاتية، وهي ثلاثة:النوع والجنس والفصل، وعرضية، وهي اثنان: العرض العام والخاصة.

ومن هذه المعاني الكلية الخمسة تتكوّن مواد التعريف (المعرِّف)، كما سيأتي.

### إطلاقات الكلي

يطلق الكلي على معانٍ مختلفة قد يسبب عدم الالتفات إليها إلى الوقوع في الخطأ، وهذه المعاني هي:

**الأول**: الكلي المنطقي، وهو نفس مفهوم الكلي، أي ما له شأنية أن يقال على كثيرين ويعرض الأشياء في الذهن، وهو مقسم الكليات الخمس.

**الثاني**: الكلي الطبيعي، وهو حقيقة الشيء وماهيته حينما تلحظ من حيث هي، كالإنسان والبقر والشجر. ويتحقق وجوده في الخارج بتحقق أفراده.

**الثالث**: الكلي العقلي، وهو أن يلحظ الشيء بما هو متصف بالكلية، بمعنى أن تكون الكلية - أي قابلية الصدق على كثيرين - قيداً فيه. ويسمى بالكلي العقلي؛لأنه مقيد بشرط الوجود الذهني، كالإنسان الكلي في الذهن.

تذكرة: من الواضح أن الكلي بالمعنى الأول (الكلي المنطقي)، والثالث (الكلي العقلي) غير موجودين في الخارج، وإنما هما في الذهن فقط، وأمّا الكلي بالمعنى الثاني، المسمى بالكلي الطبيعي، فهو متحقق في الخارج بتحقق أفراده، والبحث الوجودي عن هذه المعاني على عهدة علم الفلسفة.

## خلاصة الدرس

❋ المفاهيم على نوعين:

١. مفاهيم ذاتية

٢. مفاهيم عرضية

❋ **الذاتي**: هو المعنى الكلي الذي يقوم ذات الشيء غير خارج عنها وهو على ثلاثة أقسام:

١. تمام الذات والحقيقة

٢. أجزاء الذات المقومة لها، وتنقسم الى معنى مشترك بين

الذات وغيرها وهو الجنس، ومعنى مختص بها وهو الفصل.

٣. المفاهيم الذاتية تتقدّم على ما تقوِّمه من الحقائق، وذلك من جهتين:

أ. التقدم عليها بالتصور.

ب. التقدم بالتقرّر والتجوهر.

* العرضي: هو المعني الكلي الذي يلحق الذات ويحمل عليها بعد تقومها بجميع ذاتياتها وهوعلى قسمين:

أ. عام: وهو المعنى العرضي الذي يحمل على النوع.

ب. خاص: وهو المعنى العرضي المختص بنوع واحد.

* إطلاقات الكلي

أ. الكلي المنطقي: وهو نفس مفهوم الكلي.

ب. الكلي الطبيعي: وهو حقيقة الشيء وماهيته من حيث هي.

ج. الكلي العقلي: ملاحظة الشيء بما هو متصف بالكلية.

**الاسئلة:**

١. لو أردنا تعريف أي مفهوم، كيف نعرفه؟

٢. هل يوجد أقسام للمفاهيم ؟ عددها واشرحها؟

٣. صحح مايلي مع التعليل ؟

أ. الجنس: وهو المعنى العرضي المختص بنوع واحد.

ب. الفصل: وهو حقيقة الشيء وماهيته.

ج. العرض العام: وهو الجزء المقوم للحقيقة المختص بها دون غيرها.

د. العرض الخاص: وهو نفس مفهوم الكلي.

ه. الكلي المنطقي: ملاحظة الشيء بما هو متصف بالكلية.

و. الكلي الطبيعي: وهو المعنى العرضي الذي يحمل على النوع.

ز. الكلي العقلي: وهو الجزء المقوم للحقيقة المشترك بينها وبين حقائق أخرى.




**مقدمة:**

المعرِّف هو كاسب التصور، أي الأداة التي نتصور بها الأشياء، ونتعرف بها على معانيها التفصيلية بنحو صحيح.

فوظيفة هذا الباب هي بيان كيفية انتخاب المواد اللازمة للتعريف، وكيفية ترتيبها على الصورة الصحيحة، من أجل الوصول إلى تصوّر الشيء على ما هو عليه في الواقع ونفس الأمر، أو تمييزه عما عداه.

## المحتوى العلمي:

يبحث في هذا الباب عن ضوابط المعرف من جهة المادة والصورة، أما من جهة المادة، فإنّه يعطي الضابطة الكلية لما يتألف منه التعريف المنطقي، حيث يقسَّم التعريف في علم المنطق إلى ما يكون بالمفاهيم الذاتية فقط أو بالعرضية، بحسب غرض الباحث، فإن كان الغرض منه معرفة حقيقة الشيء، فلا بد من التعريف بالقسم الأول المكوّن من الذاتيات فقط، والذي يسمّى بالحدّ، وإن

كان غرضه تمييز الشيء عن غيره فيكفيه القسم الثاني المكوّن من العرضيات وحدها أو مع الذاتيات العامة، والذي يسمى بالرسم.

وكل واحد من الحد والرسم ينقسم إلى قسمين تام وناقص:

**الحد التام**: وهو تعريف الشيء بجميع المفاهيم الذاتية الداخلة في حقيقته، بمعنى تعريفه بالجنس القريب والفصل، كتعريف الإنسان بأنّه حيوان ناطق.

**الحد الناقص**: وهو تعريف الشيء ببعض المفاهيم الذاتية، وسُمّي بالناقص؛ لأنه لا يعكس تمام الحقيقة، كتعريفنا الإنسان بأنه جسم ناطق.

الرسم التام: وهو تعريف الشيء بالمفاهيم العرضية وحدها أو مع الجنس، كأن يكون بالجنس القريب والخاصة، بحيث يتميّز عن سائر الأنواع تميّزاً تاماً، كتعريفنا الإنسان بأنه حيوان كاتب.

**الرسم الناقص**: هو تعريف الشيء بالمفاهيم العرضية وحدها أو مع الجنس، التي لا تميّزه تمييزاً تاماً، كقولنا: الإنسان حيوان ماشي، حيث يتميز بذلك عن بعض الأنواع كالزواحف - مثلا - لا كلها، فإن التمييز قد حصل بما لايعرض النوع بخصوصه.

ومن الواضح أن المواد الأفضل في التعريف هي المفاهيم الذاتية التي تعكس حقيقة الشيء، وتميزه عن غيره تمييزاً ذاتياً، على خلاف المفاهيم العرضية التي تميز الشيء فقط دون بيان حقيقته الذاتية.

و أمّا من جهة الصورة والترتيب، فينبغي أن نبدأ في التعريف بالمعاني العامة ثم نتلوها بالمعاني الأخص منها، لا العكس، حيث إن المعنى الأعم عادة ما يكون أوضح وأقرب إلى الذهن من المعنى الخاص، فنعرِّف الإنسان

بأنه (حيوان ناطق)، لا بأنه (ناطق حيوان).

كما أنّ صورة التعريف - الحد أو الرسم - التام الذي يستوفي جميع المعاني المطلوبة فيه، مقدم على التعريف الناقص المتضمن لبعض المعاني دون البعض.

وإلى هنا نكون قد فرغنا من بيان كيفية اكتساب المجهول التصوري بالمعلوم التصوري الذي هو من المعاني الكلية الخمسة التي تشكل مواد المعرِّف، وفي كيفية ترتيبها على النحو الصحيح الذي يشكل صورة المعرِّف، وننتقل بعد ذلك للبحث الصوري لاكتساب المجهول التصديقي.

**خلاصة الدرس:**

❊ **المعرف:** هو كاسب التصور أي الأداة التي نتصور بها الأشياء ونتعرف بها على معانيها التفصيلية بنحو صحيح، فوضيفة باب التعريف في المنطق:

١. بيان كيفية انتخاب المواد اللازمة للتعريف

٢. كيفية ترتيبها على الصورة الصحيحة

❊ الحدوهو التعريف المكون من الذاتيات

❊ الرسم وهو التعريف المكون من العرضيات وحدها أو مع الذاتيات العامة.

❊ كل من الحد والرسم ينقسم إلى قسمين تام وناقص:

أ. الحد التام: وهو تعريف الشيء بجميع المفاهيم الذاتية الداخلة في حقيقته.

ب. الحد الناقص: وهو تعريف الشيء ببعض المفاهيم الذاتية.

ج. الرسم التام: وهو تعريف الشيء بالمفاهيم العرضية التي تميزه تمييزا تاما، وحدها أو مع الجنس.

د. الرسم الناقص: هو تعريف الشيء بالمفاهيم العرضية التي لا تميّزه تمييزاً تاماً، وحدها أو مع الجنس.

**الأسئلة:**

١. ما هو المعرف وماهي ضوابطه؟

٢. وضح مايلي: «الرسم وهو التعريف المكون من العرضيات وحدها أو مع الذاتيات العامة» ثم ميزه عن الحد؟

٣. هل يوجد فارق بين الرسم التام والناقص ؟ماهو؟

# القسم الثاني - التصديقات

## كاسب التصديق

وفيه مقدمة وبحثان:

**مقدمة: القضايا**

**البحث الصوري: الدليل**

**البحث المادي: الصناعات الخمس**



# ٩
# الدرس التاسع: القضايا (١)

**مقدمة:**

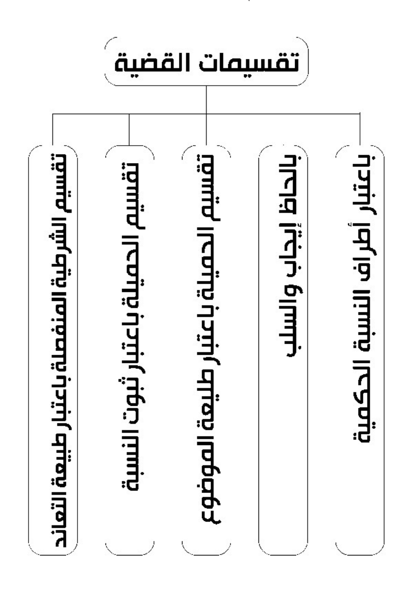
بعد الفراغ عن بيان قواعد اكتساب المجهول التصوري مادة وصورة، نشرع بحول الله تعالى وقوته ببيان قواعد اكتساب المجهول التصديقي (الدليل)، وقد أشرنا فيما سبق إلى معنى التصديق، وذكرنا هناك أنّه حكم العقل بترجيح أحد طرفي النقيض على الآخر. وبيّنا أنّه مختص بالقضايا، التي هي المركب التام الذي يقبل الاتصاف بالصدق أو الكذب، ومن هنا كان البحث عن القضايا مقدمة للبحث التصديقي لتقدمه عليه بالطبع. وهذا ما دعانا إلى أنّ نستهلّ البحث التصديقي بهذا الباب الذي يتكفّل بيان القضايا وأنواعها، والتي تمثّل أجزاء الدليل الكاسب للتصديق.

## المحتوى العلمي:

**تقسيمات القضايا:**

يمكن تقسيم القضية إلى عدة تقسيمات من حيثيات مختلفة:

**التقسيم الأول**: من حيث مفاد القضية، تنقسم إلى:




**أولاً القضية الحملية**: وهي القضية التي مفادها ثبوت شيء لشيء أو سلبه عنه، وتتألف من ثلاثة أجزاء:

**الموضوع**: وهو المحكوم عليه بالإثبات أو النفي، سُمي موضوعاً باعتبار أنّ العقل يضعه أوّلاً ليحكم عليه.

**المحمول**: وهو ما يُحكم به على الموضوع.

**النسبة الحكمية**: وهي مايربط بين الموضوع والمحمول، ولولاها ما انعقدت القضية، وقد يُذكر مايدل عليها باللفظ، ويسمى الرابط، كقولنا: الإنسان هو حيوان، وقد يحذف كقولنا: الإنسان حيوان.

**ثانياً القضية الشرطية**: وهي القضية التي مفادها وجود نسبة بين قضيتين أو سلب تلك النسبة، فإن كانت هذه النسبة هي التلازم والاتصال بين القضيتين سميت القضية بالشرطية المتصلة، كقولنا: إذا طلعت الشمس فالنهار موجود، وإن كانت هي العناد والانفصال سميت بالشرطية المنفصلة، كقولنا: العدد إمّا زوج أو فرد.

ويسمى الطرف الأول للقضية الشرطية مقدماً (طلعت الشمس، العدد زوج)، والطرف الثاني يسمى تالياً (النهار موجود، العدد فرد).

وبما أن طرفي القضية الشرطية المقدم والتالي كانا جملة تامة قبل دخول أداة الشرط عليهما؛ لذا فإن العقل حينما يحكم بصدقها أو كذبها ينظر إلى النسبة بين طرفيها لا إلى النسبة بين مفردات كل طرف؛ ولذلك فمن الممكن أن تصدق الشرطية رغم كذب طرفيها، كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلۡعَرۡشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾[1]، وقد تكذب رغم صدق طرفيها كقولنا: لو كان الثلج أبيض لكان الإنسان عاقلاً.

**التقسيم الثاني**: تنقسم القضية بلحاظ الإيجاب والسلب (كيف القضية) إلى موجبة وسالبة، وبذلك تكون أقسام القضية بهذا الاعتبار أربعة:

١. **حملية موجبة**: ومفادها ثبوت شيء لشيء، أي ثبوت المحمول للموضوع، مثل: الشمس طالعة.

٢. **حملية سالبة**: ومفادها نفي شيء عن شيء، أي نفي المحمول عن الموضوع، مثل: ليست الشمس طالعةً.

٣. **شرطية موجبة**: ومفادها ثبوت الاتصال أو الانفصال بين قضيتين، مثل: إذا طلعت الشمس فالنهار موجود، العدد إمّا فرد أو زوج.

٤. **شرطية سالبة**: ومفادها سلب الاتصال أو الانفصال بين قضيتين، مثل: ليس إذا نزل المطر أجدبت الصحراء، ليس الجسم إمّا أبيض أو أسود.

**التقسيم الثالث**: تنقسم القضية الحملية باعتبار طبيعة موضوعها إلى:

---

(١) سورة الأنبياء: ٢٢.

١. ما كان موضوعها جزئياً، وتسمى بالقضية الشخصية، مثل: زيد قائم، وهذا القسم من القضايا لا يدخل في مسائل العلوم.

٢. ما كان موضوعها كلياً، وهي تنقسم بدورها إلى:

أ. ما يكون الحكم فيها منصباً على الموضوع بما هو كلي موجود في الذهن، مع قطع النظر عن أفراده، مثل: الإنسان كلي، الإنسان نوع، الضاحك خاصة، وتسمى بالطبيعية.

ب. ما يكون الحكم فيها منصباً على مصاديق الموضوع، ويكون الموضوع مجردَ مرآةٍ وعنوانٍ حاك عن تلك المصاديق، وهي على قسمين:

**الأول**: أن تكون كمية مصاديق الموضوع المحكوم عليها مبينة، فتسمى محصورة أو مسوّرة، وهي على نوعين:

**كلية**: ويكون الحكم فيها منصباً على جميع المصاديق التي يحكي عنها الموضوع، مثل: كل نوع كلي، كل حيوان متحرك.

**جزئية**: ويكون الحكم فيها منصباً على بعض المصاديق التي يحكي عنها الموضوع، مثل: بعض الكلي نوع، بعض الإنسان طبيب.

**الثاني**: أن تكون كمية المصاديق المحكوم عليها غير مبيّنة، مثل: المؤمن لا يكذب، وتسمى بالمهملة، وهي في قوة الجزئية.

ج. أن يكون الحكم واقعاً على نفس طبيعة الموضوع من حيث هي، كقولنا: الإنسان ناطق، وتسمى بالقضية الحقيقية، ويسري الحكم فيها إلى جميع مصاديقها المتحققة، ولو بحسب الفرض، وهي القضايا البرهانية في العلوم العقلية.

**خلاصة الدرس:**

* القضية: هي المركب التام الذي يقبل الاتصاف بالصدق أو الكذب.

* يمكن تقسيم القضية الى عدة تقسيمات من حيثيات مختلفة:

١. من حيث طبيعة أطراف النسبة الحكمية:

أولاً: القضية الحملية:

ثانياً: القضية الشرطية:

- الشرطية المتصلة
- الشرطية المنفصلة

٢. بلحاظ الإيجاب والسلب تكون أقسام القضية أربعة:

- حملية موجبة
- حملية سالب
- شرطية موجبة
- شرطية سالبة

٣. تنقسم القضية الحملية باعتبار طبيعة موضوعها الى:

- ماكان موضوعها جزئياً
- ما كان موضوعها كلياً

**الأسئلة:**

١. عرف القضايا ؟ ثم بين ماهو الداعي وراء البحث عن القضايا؟

٢. ماحيثيات تقسيمات القضايا؟ قسمها مبينا الدلالات والغايات ؟

٣. علل عدم دخول القضية الشخصية في مسائل العلوم؟

٤. ماالمقصود من قوله «أن تكون كمية مصاديق الموضوع المحكوم عليها مبينة، فتسمى محصورة أو مسوّرة»؟

١٠

# الدرس العاشر:

# القضايا (٢)

**مقدمة:**

نتابع في هذا الدرس ماتبقى من تقسيمات للقضايا وأحكامها حيث تعرفنا في الدرس السابق على ثلاثة تقسيمات، كانت من جهة طبيعة أطراف النسبة الحكمية، أو السلب والايجاب، أو من حيث طبيعة الموضوع في القضية الحملية،وسنكمل هنا بقية التقسيمات، ونتعرف على حكم التناقض بين القضايا.

## المحتوى العلمي

### التقسيم الرابع: بحسب كيفية النسبة الحكمية بين الطرفين

يمكن ملاحظة النسبة الحكمية بين طرفي القضية الحملية من جهتين، فتارة ننظر إليها من جهة ثبوت النسبة بحسب الواقع، وتارة ننظر إليها من جهة ثبوتها بحسب علمنا بها، وللنسبة الحكمية في كل من اللحاظين أقسام:

**النحو الأول**: وهو أن تؤخذ النسبة بحسب الواقع (ثبوتاً)، وتسمى مادة القضية، وهي على ثلاثة أقسام:

أ. **الوجوب**: بأن يكون المحمول ثابتاً للموضوع على نحو الضرورة، فلا يمكن أن ينفك عنه، مثل قولنا: الباري موجود، الإنسان ناطق.

ب. **الإمكان**: بأن يكون المحمول جائز الثبوت للموضوع، مثل قولنا: الإنسان موجود، الإنسان كاتب.

ج. **الامتناع**: بأن يكون المحمول ممتنع الثبوت للموضوع، بل يجب أن يسلب عنه، مثل قولنا: شريك الباري موجود، الإنسان حجر.

**النحو الثاني**: وهو أن تؤخذ النسبة بحسب علمنا بها (إثباتا)، أي ما نعلمه عن كيفية النسبة الحكمية، وتسمى جهة القضية، وهي تشتمل على المواد الثلاثة المذكورة،بالإضافة إلى أقسام أخرى تركناها للمطولات.

**التقسيم الخامس: تنقسم القضية الشرطية المنفصلة بحسب طبيعة التعاند بين طرفيها إلى ثلاثة أقسام:**

١. **الحقيقية**: وهي القضية الشرطية المنفصلة التي لا يمكن أن يجتمع طرفاها على الصدق ولا على الكذب، كقولنا: الإنسان إمّا ناطق أو ليس بناطق، العدد إمّا زوج أو فرد.

٢. **مانعة الجمع**: وهي القضية الشرطية المنفصلة التي لا يجتمع طرفاها على الصدق، ولكن يمكن أن يجتمعا على الكذب، كقولنا: الجسم إمّا أبيض أو أسود.

٣. **مانعة الخلو**: وهي القضية الشرطية المنفصلة التي لا يجتمع

طرفاها على الكذب، ويمكن أن يجتمعا على الصدق، كقولنا: زيد إمّا في الماء أو غير غريق.

## أحكام القضايا

قد تكون بين قضية وأخرى علاقة تلازمية من جهة الصدق والكذب، بحيث يمكن التعرف على صدق أو كذب إحداهما من خلال التعرف على صدق أو كذب الأخرى. وللباحث أن يستفيد من هذه العلاقة التلازمية في حالة عدم تمكنه من الاستدلال على صدق أو كذب مطلوبه مباشرة، فيستدل على صدق أو كذب قضية لها علاقة بمطلوبه ثم يعرف حال مطلوبه من خلال تلك العلاقة، وهذا ما يسمى عند المناطقة بالاستدلال غير المباشر.

وهذه العلاقة التلازمية بين القضايا على نوعين: التناقض والعكس.

### النوع الأول: التناقض

وهي علاقة تلازمية بين قضيتين متفقتين من جميع الجهات إلا في الكم والكيف، كما في العلاقة بين القضيتين: كلّ إنسان ضاحك، وليس كل إنسان ضاحكاً، فالقضية الأولى موجبة كلية، والثانية سالبة جزئية. وهاتان القضيتان لا يمكن أن تجتمعا على الصدق، ولا على الكذب.

ويمكن تعريف القضيتين المتناقضتين بأنّهما المتقابلتان بالإيجاب والسلب تقابلاً يوجب لذاته صدق إحديهما وكذب الأخرى، وشرطه الاتحاد في ثمانية أمور:

١. **الموضوع**: فلو اختلفتا فيه لم يتناقضا، كقولنا: زيد عالم، ليس بكر عالماً.

٢. **المحمول**: فلو اختلفتا فيه لم يتناقضا، كقولنا: زيد كاتب، ليس زيد شاعراً.

٣. **الزمان**: فلا تناقض بين قولنا: الجو بارد، أي في الشتاء، وبين قولنا: ليس الجو بارداً، أي في الصيف.

٤. **المكان**: فلا تناقض بين قولنا: زيد يغرق، أي في البحر، وبين قولنا: ليس زيد يغرق، أي في البر.

٥. **الشرط**: فلا تناقض بين قولنا: القمر منخسف، أي إن حالت الأرض بينه وبين الشمس، وبين قولنا: القمر ليس بمنخسف، أي إن لم تحل الأرض بينه وبين الشمس.

٦. **الإضافة**: فلا تناقض بين قولنا: الأربعة نصف، أي بالإضافة إلى الثمانية، وبين قولنا: ليست الأربعة نصفاً، أي بالإضافة إلى العشرة.

٧. **الكل والجزء**: فلا تناقض بين قولنا: الحمام أبيض، أي ريشه، وبين قولنا: ليس الحمام أبيضاً، أي بجميع أجزاء بدنه.

٨. **القوة والفعل**: فلا تناقض بين قولنا: زيد طبيب، أي بالقوة، وبين قولنا: ليس زيد طبيباً، أي بالفعل.

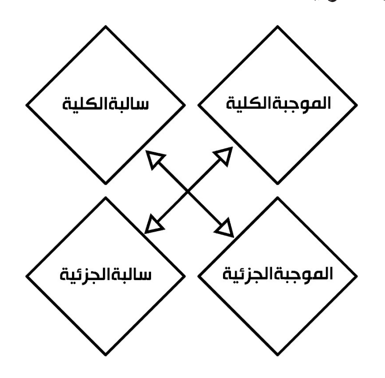
هذا فيما لو كانت القضيتان شخصيتين، أمّا بالنسبة إلى القضيتين المحصورتين فلا بد من إضافة شرط آخر، وهو الاختلاف في الكم، فإن كانت إحداهما كلية كانت الأخرى جزئية، وبذلك يكون التناقض بين القضايا المحصورة كالتالي:

١. الموجبة الكلية نقيضها سالبة جزئية.

٢. الموجبة الجزئية نقيضها سالبة كلية.

٣. السالبة الكلية نقيضها موجبة جزئية.

٤. السالبة الجزئية نقيضها موجبة كلية.




## خلاصة الدرس:

**تتمة التقسيمات**

* **الرابع**: بحسب كيفية النسبة الحكمية بين الطرفين وللنسبة الحكمية أقسام:

١. وهو أن تؤخذ طبيعة النسبة بحسب الواقع (ثبوتاً) وتسمى مادة القضية وهي على ثلاثة أقسام:

١) الوجوب ٢)الإمكان ٣)الامتناع

٢. وهو أن تؤخذ طبيعة النسبة بحسب علمنا بها (إثباتا) أي ما نعلمه عن كيفية النسبة الحكمية وتسمى جهة القضية.

* **الخامس**: تنقسم القضية الشرطية المنفصلة بحسب طبيعة التعاند بين طرفيها الى ثلاثة أقسام:

١) الحقيقة ٢)مانعة الجمع ٣)مانعة الخلو

**التناقض:**

القضيتان المتناقضتان:هما المتقابلتان بالإيجاب والسلب تقابلاً يوجب

لذاته صدق احديهما وكذب الأخرى، وشرطه الاتحاد في ثمانية أمور:

١)الموضوع ٢)المحمول ٣)الزمان ٤)المكان ٥)الشرط ٦)الإضافة ٧)الكل والجزء ٨)القول والفعل

* أما بالنسبة الى القضيتين المحصورتين فلابد من إضافة شرط آخر وهو الاختلاف في الكم فإن كانت إحداهما كلية كانت الأخرى جزئية، وبذلك يكون التناقض بين القضايا المحصورة كالتالي:

١. الموجبة الكلية نقيضها سالبة جزئية

٢. الموجبة الجزئية نقيضها سالبة كلية

٣. السالبة الكلية نقيضها موجبة جزئية

٤. السالبة الجزئية نقيضها موجبة كلية

**الأسئلة:**

* يمكن ملاحظة النسبة الحكمية بين طرفي القضية الحملية من جهتين، بين هاتين الجهتين ثم أذكر التقسيمات المترتبة عى هذين اللحاظين ؟

* بين ضابطة تقسيم القضية الشرطية المنفصلة،ثم أوجد الفروقات بين أقسامها مستعينا بالأمثلة؟

* ماالعلاقة التلازمية في الصدق والكذب بين القضايا وكيف نستفيد منها ؟ ثم إشرح أقسامها؟

١١

# الدرس الحادي عشر: القضايا (٣)

## تتمة الأحكام

### مقدمة:

بعد أن تم الكلام حول القضية وتقسيماتها، شرعنا في بيان أحكام القضايا، فبدأنا بالنوع الأول والذي دار الكلام فيه عن التناقض وطبيعة العلاقة التلازمية، وفي هذا البحث نستكمل الكلام عن النوع الثاني، وهو العكس بصورتيه المستوي وعكس النقيض.

## المحتوى العلمي

### النوع الثاني: العكس

وله قسمان:

**الأول: العكس المستوي**

وهو تبديل طرفي القضية مع إبقاء الكيف والصدق. والمراد بالتبديل هنا أن يجعل موضوع القضية محمولاً، ومحمولها موضوعاً، أو جعل المقدم تالياً والتالي مقدماً، مع المحافظة على بقاء الصدق وبقاء الكيف. وتسمى القضية الأولى بـ (الأصل)، والقضية الثانية بـ (العكس المستوي).

ونعني ببقاء الكيف أن القضية الأولى (الأصل) إن كانت موجبة، وجب أن تكون الثانية موجبة أيضاً، وإن كانت القضية الأولى سالبة، فالقضية الثانية يجب أن تكون سالبة أيضاً.

كما نقصد من بقاء الصدق أن لا يكون تبديل الطرفين موجباً لكذب القضية الثانية، حتى وإن أدّى هذا إلى تغير الكم، فتكون صور العكوس في المحصورات على التفصيل الآتي:

| | | | |
|---|---|---|---|
| ١ | الموجبة الكلية | تنعكس | موجبة جزئية |
| | كل ماء سائل | يصدق | بعض السائل ماء |
| ٢ | الموجبة الجزئية | تنعكس | موجبة جزئية |
| | بعض السائل ماء | يصدق | بعض الماء سائل |
| ٣ | السالبة الكلية | تنعكس | سالبة كلية |
| | لاشيء من الإنسان بحجر | يصدق | لا شيء من الحجر بإنسان |
| ٤ | السالبة الجزئية | لا عكس لها | |

**الثاني: عكس النقيض**

وهو تحويل القضية إلى قضية أخرى، موضوعها نقيض محمول القضية الأولى، ومحمولها نقيض موضوع القضية الأولى، مع بقاء الكيف والصدق.

ويكون حكم الموجبات في العكس المستوي هو حكم السالبات في عكس النقيض، وحكم السالبات هو حكم الموجبات، فتكون العكوس بهذا الترتيب:

| ١ | السالبة الكلية | تنعكس | سالبة جزئية |
|---|---|---|---|
| لا شيء من الإنسان بجماد | | يصدق | بعض اللاجماد ليس بلا إنسان |
| ٢ | السالبة الجزئية | نتعكس | سالبة جزئية |
| بعض المعدن ليس بحديد | | يصدق | بعض اللا حديد ليس بلامعدن |
| ٣ | الموجبة الكلية | تنعكس | موجبة كلية |
| كل كاتب إنسان | | يصدق | كل لا إنسان لا كاتب |
| ٤ | الموجبة الجزئية | لا عكس لها | |

وإلى هنا نكون قد فرغنا من مبحث القضايا، والذي هو بمثابة المقدمة لمبحث الدليل، الذي هو تركيب أيضاً لكن ليس بين المفردات (الموضوع والمحمول) أو شبه المفردات (المقدم والتالي)، وإنّما هو تركيب بين القضايا للوصول إلى النتيجة.

**خلاصة الدرس:**

* العكوس على قسمين:

**الأول:** العكس المستوي

وهو تبديل طرفي القضية مع إبقاء الكيف والصدق.

**الثاني:** عكس النقيض

وهو تحويل القضية الى قضية أخرى موضوعها نقيض محمول القضية الأولى ومحمولها نقيض موضوع القضية الأولى مع بقاء الكيف والصدق.

**الأسئلة:**

مالمراد من التبديل او التحويل في كلا نوعي العكوس؟

مالمراد من إبقاء الكيف والصدق؟

طبق بالأمثلة كل ماتقدم من نوعي العكوس و حالات الإنعكاس؟

# البحث الصوري

## الدليل

طرق التأليف بين المعلومات المنتخبة:

### القياس

### الاستقراء

### التمثيل

١٢

# الدرس الثاني عشر: الحجة أو الدليل

**مقدمة:**

تقدم أنّ التفكير هو حركة النفس بقوتها العاقلة في المعلومات الحاصلة عندها، لاختيار المواد المناسبة والتأليف بينها على صورة مناسبة للوصول إلى المطلوب. وهذه الحركة إذا كانت لطلب المعلوم التصديقي، فيجب أن تتردد النفس بين ما لديها من معلومات تصديقية، أي قضايا مصدَّق بها، لتنتخب من بينها القضايا التي تنفعها للوصول إلى مطلوبها، ثم تؤلف بين تلك القضايا التي انتخبتها لإنتاج ما تطلبه.

وفي هذا الباب - الدليل - نتعلم كيفية التأليف - الصوري - بين القضايا المختلفة على الهيئة الصحيحة للوصول إلى النتيجة المطلوبة. أمّا كيفية انتخاب المواد المناسبة للمطلوب فعلى عهدة الصناعات الخمس.

## المحتوى العلمي:

يعرف الدليل بأنّه: عبارة عن صورة التأليف بين القضايا المعلومة

لدى النفس ليُتوصل بها إلى مطلوب مجهول، أو ما يعبّر عنه بـ(الكاسب للمجهول التصديقي).

وإنّما سُمي الدليل دليلاً؛ لأنّه يُستدل به على المطلوب، كما أنّ معنى الاستدلال في اللغة هو طلب الدليل، ويسمّى حجّة أيضاً؛ لكونه يحتج به على الخصم.

## طرق التأليف بين المعلومات المنتخبة

للاستدلال على المطلوب وإثباته ثلاثة طرق مختلفة باختلاف كيفية التأليف بين المعلومات المنتخبة للوصول إلى المطلوب:

**الأول**: أن ننطلق من مقدمة مفادها ثبوت حكم على موضوع كلي جامع بين الأفراد، ثم تطبيق هذا الحكم على الفرد المعلوم اندراجه تحت ذلك الكلي. وهذه الطريقة النزولية من الكلي إلى ما يقع تحته من الجزئيات تسمى عند المناطقة: بالقياس، وهي طريقة التفكير الفلسفي والديني، ومثاله:

أنّ نعلم أنّ الجسمية ثابتة للحيوان، ونعلم أنّ الإنسان مندرج تحت الحيوان، فنقول:

- الإنسان حيوان
- كل حيوان جسم

" ينتج: الإنسان جسم

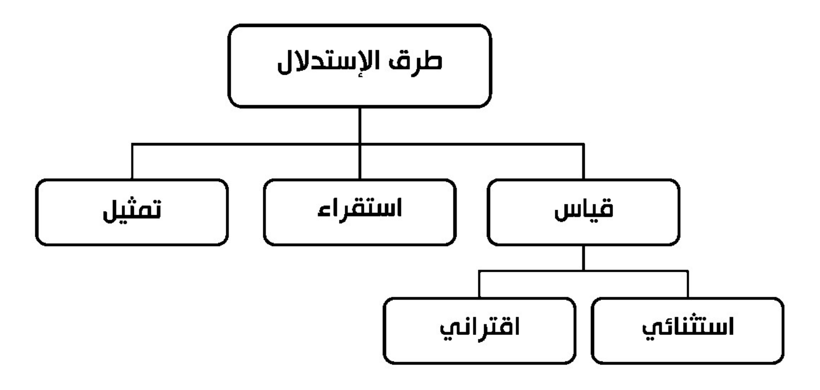
**الثاني**: أن ننطلق من الأفراد الواقعة تحت عنوان واحد كلي جامع بينها، فنثبت الحكم لكل واحد من تلك الأفراد، ثم ننتقل بالحكم من

الأفراد لنثبته لذلك الكلي، وهذه الطريقة الصعودية من الجزئيات إلى الكلي الصادق عليها تسمى بالاستقراء، وهي طريقة التفكير العلمي التجريبي، مثاله:

- زيد ضاحك، عمرو ضاحك، بكر ضاحك
- زيد وعمرو وبكر إنسان

" ينتج: كل إنسان ضاحك

**الثالث**: أن ننطلق من العلم بثبوت الحكم لجزئي من الجزئيات، ثم نقل هذا الحكم لجزئي آخر لا نعلم حكمه؛ لوجود علاقة شبه بينه وبين ما ثبت له الحكم. وهذه الطريقة الأفقية بالانتقال من جزئي إلى جزئي آخر مشابه له تسمى بالتمثيل، ومثاله:




سمك القرش يتنفس الهواء المذاب في الماء

فالحوت أيضاً يتنفس الهواء المذاب في الماء

لأنه يشبه القرش في أنّ كل منهما سمك يعيش في الماء

وسنبدأ بتفصيل الكلام عن كل واحدة من هذه الطرق في الدرس

القادم بعون الله وقوته.

**خلاصة الدرس:**

* الدليل:هوعبارة عن صورة التأليف بين القضايا المعلومة لدى النفس ليتوصل بها الى مطلوب مجهول.

* **طرق التأليف بين المعلومات المنتخبة**

١. الإنطلاق من مقدمة مفادها ثبوت حكم على موضوع كلي جامع بين الأفراد ثم تطبيق هذا الحكم على الفرد المعلوم اندراجه تحت ذلك الكلي، وهذا هو القياس.

٢. الإنطلاق من الافراد الواقعة تحت عنوان واحد كلي جامع بينها فنثبت الحكم لكل واحد من تلك الافراد ثم ننتقل بالحكم من الافراد لنثبته لذلك الكلي، وهذا هو الإستقراء.

٣. الإنطلاق من العلم بثبوت الحكم لجزئي من الجزئيات ثم ننقل هذا الحكم لجزئي آخر لا نعلم حكمه لوجود علاقة شبه بينه وبين ما ثبت له الحكم، وهذا هو التمثيل.

**الاسئلة:**

١. ما هو التفكير ؟ وكيف تكون هذه الحركة إذا كانت لطلب المعلوم التصديقي؟

٢. ماالدليل ؟ ولماذا سمي الدليل دليلا؟ وماهي فائدته؟

٣. أذكر بإختصار طرق التأليف بين المعلومات المنتخبة، موضحا إياها بالأمثلة؟

١٣

# الدرس الثالث عشر: القياس

**مقدمة:**

تعرفنا في الدرس الماضي على طرق التأليف بين المعلومات المنتخبة بشكل مجمل، وقد تعرفنا على على أن هناك ثلاثة طرق لذلك، أولها القياس، وكان بشكل مجمل عبارة عن الإنطلاق في السير الإستدلالي من مقدمة مفادها ثبوت حكم على موضوع كلي جامع بين الأفراد، ثم تطبيق هذا الحكم على مايصدق عليه ذلك الكلي. وهذا مانسميه بالطريقة النزولية كماعرفنا حيث نتنزل من الكلي إلى ما يقع تحته من الجزئيات حيث يطلق أهل المنطق على هذه العملية بالقياس، وفي هذا الدرس سوف نتعرف على تفصيل واف لهذه الطريقة.

## المحتوى العلمي

### أولاً: القياس

وهو تركيب مؤلف من قضايا متى سُلّمت لزم عنها لذاتها قضية

أخرى بالضرورة.

ولابد أن يكون هذا التركيب مؤلفاً من أكثر من قضية واحدة، متى سلّمت، أي على تقدير أن يسلم القائس بتلك المقدمات، لزمه التسليم بالنتيجة، بمعنى أن صورة القياس ملزمة بذاتها لمن سلّم بمقدماته.

## تقسيمات القياس

١. **القياس الاقتراني**: وهو القياس الذي لا تكون نتيجته ولا نقيضها مذكورتين في مقدماته بالفعل، كقولنا: (أ ب) و(ب ج) إذاً (أ ج). وهذا القياس قد يتألف من قضايا حملية فقط، فيسمى بالقياس الاقتراني الحملي، وقد يتكون من حملية وشرطية أو شرطيتين فقط، فيسمى بالقياس الاقتراني الشرطي. وسيكون حديثنا هنا عن الاقتراني الحملي فقط؛ لكونه أسهل على الطالب، وأكثر استعمالاً في العلوم، وأمّا القياس الاقتراني الشرطي فنتركه للمطولات.

٢. **القياس الاستثنائي**: وهو القياس الذي تكون نتيجته أو نقيضها مذكورة فيه بالفعل، كقولنا: كلما كان (أ ب) فـ (ج د)، ولكن (أ ب) إذاً(ج د).

## القياس الاقتراني الحملي

- ومثاله قولنا: كل حديد معدن

وكل معدن يتمدد بالحرارة

" ينتج: كل حديد يتمدد بالحرارة.

وللقياس مصطلحات تستعمل فيه نذكرها ههنا، ونطبقها على المثال:

١. **مقدمة القياس**: وهى القضية حال كونها جزءاً من القياس، وفي المثال: كل حديد معدن و كل معدن يتمدد بالحرارة.

٢. **المطلوب**: وهو القضية التي يراد إثباتها وتسمى مسألة، وتسمى بعد القياس نتيجة، وهو في المثال: كل حديد يتمدد بالحرارة.

٣. **الحد الأصغر**: وهو الموضوع في النتيجة، والذي يراد إثبات الحكم له، وهو في المثال: الحديد.

٤. **الحد الأكبر**: وهو المحمول في النتيجة، والذي يراد إثباته للأصغر، وهو في المثال: يتمدد بالحرارة.

٥. **الحد الأوسط**: وهو الحد المشترك بين المقدمتين، ولا وجود له في النتيجة. ووظيفته ربط الأكبر بالأصغر، لتتكون النتيجة، وهو في المثال: معدن.

٦. **صغرى القياس**: وهي المقدمة التي تحتوي على الحد الأصغر، سواء كان موضوعاً فيها أو محمولاً بحسب أشكال القياس الآتية، وهي في المثال: كل حديد معدن.

٧. **كبرى القياس**: وهي المقدمة التي تحتوي على الحد الأكبر، سواء كان موضوعاً فيها أو محمولاً، وهي في المثال: كل معدن يتمدد بالحرارة.

٨. **النتيجة**: وهي المقدمة التي ينتجها القياس، ويكون موضوعها هو الحد الأصغر، ومحمولها هو الحد الأكبر، وهي في المثال: كل حديد يتمدد بالحرارة.

٩. شكل القياس: ويكون بحسب وضع الحد الأوسط في القياس، كما سيأتي بيانه.

## الشرائط العامة للقياس الاقتراني

الشرائط العامة التي ينبغي تواجدها في كل قياس ليكون منتجاً، أي ملزماً من حيث الصورة لا المادة.

وأما القياس الذي لم تتوفر فيه شروط الإنتاج، فيسمى بالقياس العقيم، وهو الذي لاينتج في جميع المواد. نعم، قد ينتج اتفاقاً لخصوصية في بعض المواد. والشروط العامة هي:

١. تكرر الحد الأوسط بنفسه في صغرى وكبرى القياس، فلو اختلف فيهما لما أمكن التسليم بالنتيجة، لعدم حصول العلم بثبوت الأكبر للأصغر.

**فلو قلنا:** الماء يطفئ النار، والنار حارة، فلا نستطيع استنتاج أن الماء حار؛ لأن الحد الأوسط لم يتكرر في الصغرى والكبرى بنفسه، لأنه في الصغرى هو (يطفئ النار)، وهو لم يتكرر في الكبرى، وكذلك قولنا: الذهب عين، والعين دامعة فلا نستطيع استنتاج أن الذهب دامع؛ لاختلاف معنى العين في القضيتين.

٢. النتيجة تتبع أضعف المقدمتين، فالجزئية أضعف من الكلية، والسالبة أضعف من الموجبة، فإذا كانت إحدى مقدمات القياس جزئية وجب كون النتيجة جزئية، وإذا كانت إحداهما سالبة كانت النتيجة سالبة أيضاً؛ وذلك لأنّ النتيجة متفرعة عن المقدمات، وما يتفرع عن شيء لا يمكن أن يكون أقوى منه.

٣. كلية إحدى المقدمتين، فلا إنتاج من جزئيتين.

٤. إيجاب إحدى المقدمتين، فلا إنتاج من سالبتين.

**خلاصة الدرس:**

* القياس: و هو تركيب مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عنها لذاتها قضية أخرى بالضرورة.
* القياس الاقتراني: وهو القياس الذي لا تكون نتيجته ولا نقيضها مذكورتين في مقدماته بالفعل

١. القياس الاقتراني الحملي

٢. القياس الاقتراني الشرطي

* القياس الاستثنائي: وهو القياس الذي تكون نتيجته أو نقيضها مذكورة فيه بالفعل.
* شرائط القياس الاقتراني:

١. تكرر الحد الأوسط بنفسه في صغرى وكبرى القياس.

٢. النتيجة تتبع أضعف المقدمتين.

٣. كلية إحدى المقدمتين.

٤. إيجاب احدى المقدمتين.

**الأسئلة:**

١. عرف مايلي: القياس ــ القياس الإستثنائي ــالقياس الاقتراني.

٢. ماهي شرائط القياس الإقتراني؟ وضحها بالأمثلة.

٣. وضح بالأمثلة المصطلحات التي تستعمل في للقياس.

١٤

# الدرس الرابع عشر: أشكال القياس

**مقدمة:**

بعد أن تم الكلام حول معنى القياس وبيان أقسامه وشرائطه العامة، نتعلم في هذا الدرس معنى الشكل القياسي، وماهو هو عدد أشكال القياس، وماهي تلك الأشكال، وما يتعلق بكل واحد منها من مزايا وخصائص و شرائط خاصة.

## المحتوى العلمي:

**الشكل**: هو هيئة اقتران الحد الأوسط مع الأصغر والأكبر في المقدمتين، وله أربع صور حسب وضع الحد الأوسط من المقدمتين:

١. أن يكون الحد الأوسط موضوعاً في كلتا المقدمتين، مثل:

(ب أ)، (ب ج).

٢. أن يكون الحد الأوسط محمولاً في كلتيهما، مثل:

(أ ب)،      (ج ب).

٣. أن يكون الحد الأوسط موضوعاً في الصغرى ومحمولاً في الكبرى، مثل:

(ب أ)،      (ج ب).

٤. أن يكون الحد الأوسط محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى، مثل:

(أ ب)،      (ب ج).

وبناء على ذلك تكون أشكال القياس الاقتراني أربعة، وقد رتّبت بحسب قربها من الطبع إلى الشكل الأوّل والثاني والثالث والرابع، وسوف نتعرض لكل شكل منها على حدة.

**الشكل الأول**: ويكون الحد الأوسط فيه محمولاً في الصغرى وموضوعاً في الكبرى، ومثاله:

- الأربعة تنقسم إلى عددين متساويين
- وكل ما ينقسم إلى عددين متساويين فهو زوج

" ينتج: الأربعة زوج

ومفاده: أنّ الحكم على الكلي يصدق على جميع أفراده، فالحكم مثلاً بكون (**كل ما ينقسم إلى عددين متساويين فهو زوج**) يصدق على كل عدد ينقسم إلى متساويين **كالاثنين والأربعة والستة والثمانية....**

وهذا الشكل يعتبر الأوّل من حيث الأقربية إلي الذهن. وهو بديهي الإنتاج؛ لأن الموضوع في الصغرى هو نفس الموضوع في النتيجة، والمحمول

في الكبرى هو نفس المحمول في النتيجة، فهو لا يحتاج إلا إلى حذف الأوسط من المقدمتين، وهو يمتاز بعدة مزايا، هي:

١. لما كان بديهي الإنتاج كان البرهان على إنتاج الأشكال الأخرى يتمّ بردّها إليه.
٢. أنه أكثر الأشكال استعمالاً في العلوم، وخاصّة في صناعة البرهان.
٣. أن هذا الشكل هو الوحيد الذي ينتج موجبة كلية، أي قانوناً عامّاً.

**ولكي يكون هذا الشكل منتجاً لابد من توفّر شرطين:**

**الشرط الأول:** أن تكون المقدمة الصغرى موجبة.

**الشرط الثاني:** أن تكون المقدمة الكبرى كلية.

**الشكل الثاني:** ويكون الحد الأوسط فيه محمولاً في كلتا المقدمتين، ومثاله قولنا: كل إنسان ضاحك

- ولاشيء من الفرس بضاحك

❝ ينتج: لاشيء من الإنسان بفرس

ومفاده أنه إذا ثبت وصف ما لموضوع، وانتفى عن موضوع آخر، لزم تباين الموضوعين، وإلا اجتمع النقيضان.

وهذا الشكل يعتبر الثاني من حيث الأقربية إلى الذهن؛ لأن موضوع النتيجة فيه هو بعينه الموضوع في الصغرى، ولكن محمول النتيجة هو الموضوع في الكبرى، وهذا الشكل له شرطان:

**الشرط الأول:** أن تكون المقدمة الكبرى كلية.

**الشرط الثاني**: أن تختلف مقدمتاه في الكيف؛ إذ يمكن أن يثبت لشيئين متباينين وصف واحد، ولكن لا يلزم منه كون هذين الشيئين واحداً، كقولنا: كل إنسان جسم، وكل حجر جسم، فلا ينتج كل إنسان حجر، ويمكن أن يسلب وصفان عن أمرين متحدين، وهو لا يستلزم سلب أحدهما عن الآخر، كقولنا: لاشيء من الإنسان بحجر، ولاشيء من الحيوان بحجر، فإنه لا ينتج لاشيء من الإنسان بحيوان، فلابد أن يكون الوصف ثابتاً في الأولى، ومنفياً في الثانية، وبذلك يصبح القياس منتجاً. ونتيجة هذا الشكل سالبة دائماً.

**الشكل الثالث**: ويكون الحد الأوسط فيه موضوعاً في كلتا المقدمتين، كقولنا:

- كل إنسان حيوان
- وكل إنسان ناطق

" ينتج: بعض الحيوان ناطق

**ومفاده**: أنه لوكان لموضوع واحد وصفان، لزم أن يكون بعض ما يصدق عليه الوصف الأول يصدق عليه الوصف الثاني.

وهذا القياس دون الثاني في البداهة والوضوح، وأبعد منه عن الذهن؛ لأن موضوع النتيجة محمول في الصغرى، ومحمولها محمول في الكبرى. ونتيجة هذا الشكل جزئية دائماً، وشرط انتاجه، أن تكون الصغرى موجبة.

الشكل الرابع: أن يكون الحد الأوسط موضوعاً في الصغرى، محمولاً في الكبرى، على العكس من الشكل الأول تماماً، وهو أبعد الأشكال عن الذهن؛ لأنّ موضوع النتيجة محمول في الصغرى، ومحمولها موضوع

في الكبرى، فهو مخالف للوضع الطبيعي لحدود المقدمات تماماً، ولهذا لا يستعمل في العلوم.مثاله:

- كل إنسان حيوان
- كل ناطق إنسان

" ينتج: بعض الحيوان ناطق

ملاحظة: كل شكل من تلك الأشكال له ضروب، وهي عبارة عن تطبيق المحصورات الأربع على كل من الصغرى والكبرى، فيكون مجموع ضروب كل شكل ستة عشر ضرباً، ويكون المنتج منها ما استجمع شرائط الإنتاج في كل شكل، وما لم يستجمع الشرائط يكون عقيماً.

**خلاصة الدرس:**

**الاشكال الأربعة:**

❊ **الشكل الأول**: ويكون الحد الأوسط فيه محمولاً في الصغرى وموضوعاً في الكبرى.

**و لكي يكون هذا الشكل منتجاً لابد من توفر شرطين:**

١. **الشرط الأول**: أن تكون المقدمة الصغرى موجبة.

٢. **الشرط الثاني**: أن تكون المقدمة الكبرى كلية.

❊ **الشكل الثاني**: ويكون الحد الأوسط فيه محمولاً في كلتا المقدمتين.

**و هذا الشكل له شرطان:**

١. **الشرط الأول**: أن تكون المقدمة الكبرى كلية

٢. **الشرط الثاني**: أن تختلف مقدمتاه في الكيف

* **الشكل الثالث**: ويكون الحد الأوسط فيه موضوعاً في كلتا المقدمتين، وشرط انتاجه أن تكون الصغرى موجبة.

* **الشكل الرابع**: ان يكون الحد الأوسط موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى

**الأسئلة:**

١. قرر الأشكا ل الاربعة مع ضروبها مبينا اياً منها منتج وأيها عقيم، وذلك باستخدام الأمثلة؟

٢. بدراسة مختصرة بين الفروقات بين الأشكال الأربعة ؟

٣. أياً من الأشكال هي الأقرب لعامة الناس او لنا حيث كنا نستخدمها ولا ندري عنها،أعطي أمثلة إن أمكن؟

١٦

# الدرس الخامس عشر: القياس الاستثنائي

**مقدمة:**

مرّ علينا في بداية هذا الباب أنّ للقياس قسمين: إقتراني، وقد تقدم بيانه، واستثنائي، وهو الذي تكون النتيجة أو نقيضها مصرّحاً بها في إحدى المقدمتين. وليس المراد أن تكون النتيجة أو نقيضها مذكورة فيه كمقدمة مستقلة؛ لأنّ هذا معنى المصادرة على المطلوب، بل المراد أنّ النتيجة أو نقيضها موجودة بنحو مشروط في إحدى المقدمتين؛ ولذلك لابد أن تكون المقدمة التي تحتوي على النتيجة أو نقيضها قضية شرطية.

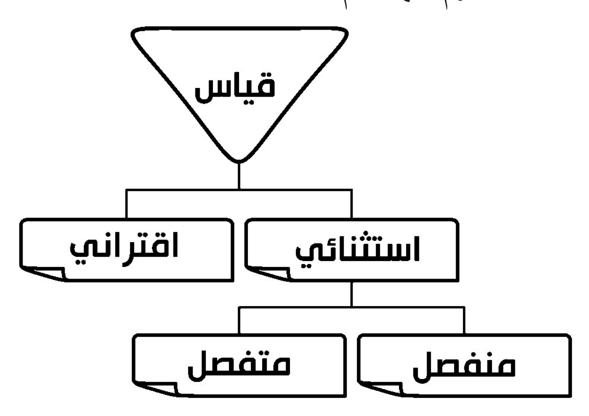
## المحتوى العلمي:

قسّم القياس الإستثنائي إلى نوعين:

- **القياس الاستثنائي المتصل.**
- **القياس الاستثنائي المنفصل.**

وفيما يلي توضيح لهذين القسمين:

١. **القياس الاستثنائي المتصل**: وهو القياس الاستثنائي الذي تكون إحدى مقدمتيه قضية شرطية متصلة كلية لزومية، أي بين طرفيها علاقة تلازم، كما تقدم.




وعلاقة التلازم تكون في محور العلية، أي تكون بين العلة والمعلول أو معلولي علة واحدة. واللازم قد يكون مساوياً لملزومه أو أعم منه، وهذا يقتضي وجود اللازم عند وجود الملزوم، ولا يكون اللازم أخصّ من الملزوم لانفكاك اللازم الأخص عن ملزومه في بعض الحالات، فلا يكون لازماً. وبحسب كيفية النسبة بين المتلازمين من التساوي وعدمه ينقسم حكم التلازم إلى حالتين:

**الأولى**: إذا كانت النسبة بينهما التساوي، فكل منهما يوجد مع وجود صاحبه، وينتفي بانتفائه، كما في طلوع الشمس ووجود النهار.

**الثانية**: إذا كان اللازم أعم من الملزوم، كالحرارة والنار، فإنه إذا وجد الأخص، (النار)، وجد الأعم وهو الحرارة، وإذا انتفى الأعم (الحرارة) انتفى الأخصّ (النار)، ولكن إذا وجد الأعم (الحرارة) لا يستلزم وجود

الأخص (النار)، وإذا انتفى الأخص (النار) لا يلزم انتفاء الأعم (الحرارة)؛ لاحتمال وجود الأعم بعلة غير الأخص (النار).

فتكون قوانين التلازم بشكل عام كالتالي:

١. إذا وجد الملزوم وجد اللازم.

٢. وجود اللازم لا يستلزم وجود الملزوم.

٣. إذا انتفى اللازم انتفى الملزوم.

٤. انتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم.

ففي القضية الشرطية المتصلة اللزومية الكلية يكون التالي لازماً للمقدم، والمقدم ملزوماً له، وبالتالي تنطبق عليه قاعدة التلازم. وعليه فالقياس الاستثنائي المتصل ينتج: إمّا عين التالي باستثناء عين المقدم؛ لأنّه إذا وجد الملزوم وجد اللازم، مثل قولنا:

- كلما وجدت النار فالحرارة موجودة
- ولكن النار موجودة

❝ ينتج: الحرارة موجودة

وإمّا نقيض المقدم باستثناء نقيض التالي وهو اللازم؛ لأنّه بانتفاء اللازم ينتفي الملزوم، مثل قولنا:

- كلما طلعت الشمس فالنهار موجود
- ولكن النهار ليس موجوداً

❝ ينتج: ليست الشمس طالعةً

وفي القياس الاستثنائي لابد للقائس من بيان سبب الملازمة بين المقدم والتالي أوّلاً، ثم إثبات المقدم ليلزم ثبوت التالي، أو إبطال التالي ليلزم انتفاء المقدم.

٢. **القياس الاستثنائي المنفصل**: وهو القياس الاستثنائي الذي تكون القضية الشرطية فيه منفصلة، وهي إن كانت منفصلة حقيقية، فينتج باستثناء عن أي طرف منها نقيض الآخر، وباستثناء نقيض أي طرف منها عين الآخر، ومثاله:

**العدد إمّا زوج أو فرد**

- ولكنه زوج..إذاً العدد ليس بفرد
- ولكنه فرد.. إذا العدد ليس بزوج
- ولكنه ليس بزوج.. إذاً العدد فرد
- ولكنه ليس بفرد..إذاً العدد زوج

**خلاصة الدرس:**

* القياس الاستثنائي وهو الذي تكون النتيجة أو نقيضها مصرَحاً بها في احدى المقدمتين.
* القياس الاستثنائي المتصل: وهو الذي تكون احدى مقدمتيه قضية شرطية متصلة كلية لزومية.
* قوانين التلازم بشكل عام كالتالي:

١. إذا وجود الملزوم وجد اللازم

٢. وجود اللازم لا يستلزم وجود الملزوم

٣. إذا انتفى اللازم انتفى الملزوم

٤. انتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم

❊ القياس الاستثنائي المنفصل: وهو الذي تكون القضية الشرطية فيه منفصلة،وهي إن كانت منفصلة حقيقية، فينتج باستثناء عن أي طرف منها نقيض الآخر، وباستثناء نقيض أي طرف منها عين الآخر.

**الأسئلة:**

١. عرف القياس الإستثنائي ثم أذكر أقسامه؟

٢. وضح القياس الإستثنائي المتصل مبينا قوانين التلازم ؟

٣. ماالفارق بين الأستثنائين المتصل والمنفصل.وضح ذلك مع الأمثلة ؟

١٦

# الدرس السادس عشر: لواحق القياس

**مقدمة:**

تعرفنا في الدروس الماضية على القياس، الذي يمثّل الطريقة الأولى والأساسية في تأليف المعلومات المنتخبة في باب التصديق، وقد تعرفنا على أنواعه وأشكاله وشرائطه، وسوف نتعرف في هذا الدرس على مايثمّى بلواحق القياس، فماهي لواحق القياس وأين تستعمل.

## المحتوى العلمي:

هناك بعض الصور الأخرى من القياس نشير إليها:

### ١. القياس المضمر

هو القياس الذي حذفت فيه إحدى المقدمتين أو النتيجة، لوضوحها، كقولنا: زيد إنسان، إذاً زيد ناطق، فلم نذكر المقدمة الكبرى، وهي كل إنسان ناطق؛ لوضوحها عندنا.

ويمكن أن تحذف النتيجة، كقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾[1]، فالنتيجة غير مذكورة لوضوحها، فإن تتمة البرهان: ولكنهم لم يجدوا فيه اختلافاً كثيراً، فالنتيجة: إذاً فهو من عند الله.

## ٢. قياس الخَلْف

وقد سُمّي بذلك؛ لأنه يأتي المطلوب من خلفه. ويعد هذا القياس من قسم الاستدلال غير المباشر، حيث يتم فيه إثبات المطلوب بإبطال نقيضه، وهو مؤلف من قياسين أحدهما استثنائي والآخر اقتراني، فهو قياس مركب. وصورته بهذا الشكل:

**المطلوب إثباته:** (لا شيء من أ ب)

**فنقول:** لو كذبت (لا شيء من أ ب)، لصدق نقيضها، وهو (بعض أ ب) (لأنّ القضيتين المتناقضتين لا تجتمعان على الكذب).

ثم نثبت بطلان النقيض، وهو (بعض أ ب)، فيثبت صدق نقيضه، وهو (لاشيء من أ ب).

مثال:

**المطلوب إثباته: لا شيء من الإنسان بملَك**

**البرهان:**

لو كذب (**لا شيء من الإنسان بملَك**) لصدق نقيضه (**بعض الإنسان ملَك**).

---

(١) سورة النساء: الآية ٨٢.

ولكن لو كان (**بعض الإنسان ملك**) صادقاً

وضممنا إليه (**كل ملك لا جسم له**)

إذاً (بعض الإنسان لا جسم له) وهي قضية كاذبة؛ لأن كل إنسان له جسم.

فتكذب قضية (بعض الإنسان ملك)؛ لأن الملك لا جسم له.

فيصدق نقيضها، وهو (لا شيء من الإنسان بملك)؛ (لأن القضيتين المتناقضتين لا تجتمعان على الكذب).

**وهم وتنبيه**

توهم البعض عدم جدوى القياس، بزعم أن مقدمته الكبرى لايمكن أن تعلم إلاّ من جهة استقراء الجزئيات، وليست النتيجة إلاّ من جملة هذه الجزئيات التي تكوّنت منها الكبرى، فيلزم الدور الباطل.

فعلى سبيل المثال لو قلنا: زيد إنسان، وكل إنسان ضاحك، إذاً زيد ضاحك.

فإن الكبرى هنا (كل إنسان ضاحك) إنّما علم حكمها من جهة تتبع حكم جزئيات الإنسان، والتي منها زيد، فعلمنا بكون كل إنسان ضاحكاً من خلال علمنا بحكم زيد وعمرو وبكر، فإثبات كون زيد ضاحكاً بهذه الكبرى يلزم منه الدور الصريح!

والجواب:

**أولاً**: أن هذا المستشكل قد أبطل القياس بقياس آخر من الشكل الأول، هو:

هذا القياس دوري، وكل دوري باطل، إذاً فالقياس باطل

**فإذا كان القياس ليس بحجة فكيف احتج به؟!**

**ثانياً**: أن البحث في القياس بحث صوري لا علاقة له بالمواد، بمعنى أنّ الحكم إذا كان ثابتاً للكلي فهو يسري قهراً إلى جزئياته، بغض النظر عن منشأ هذا الحكم الكلي.

**ثالثاً**: أن الحكم الكلي ليس منشؤه دائماً الاستقراء، بل قد يكون بديهياً أومبيّناً بالبديهيات، كالقياس البرهاني أو حكما مشهورياً أو مقبولاً كما في القياس الجدلى أو الخطابي.

وبذلك يندفع ما توهموه من عدم جدوى القياس، ورجوعه إلى الاستقراء. وسنبيّن بعد ذلك أن الاستقراء والتمثيل يرجعان إلى القياس دون العكس، وأنّ القياس هو العمدة في الاستدلال.

## خلاصة الدرس:

١. **القياس المضمر**: هو القياس الذي حذفت فيه احدي المقدمتين أو النتيجة لوضوحها.

٢. **قياس الخلف**: وهو مؤلف من قياسين أحدهما استثنائي والآخر اقتراني وهو قياس مركب.

## الاسئلة:

١. وضح بمثالين أحدهما قرآني ماهو القياس المضمر ؟

٢. قياس الخلف هو قياس مركب، وضحه وبين كيف يمكن الإستدلال به؟

٣. ماهي الشبهة التي قيلت في القياس، ومفادها أن القايس غير مفيد لانه دوري.

٤. بإسلوبك كيف ترد على هذه الشبهة ؟

١٧

# الدرس السابع عشر: الاستقراء

**مقدمة:**

تم الكلام في الدروس الماضية عن الطريق الأول لتأليف المعلومات، وسنتناول في هذا الدرس الطريقين الآخرين  الثاني والثالث من الطرق الثلاثة السالفة الذكر، فالاستقراء ثاني الطرق والذي يمثل طريقة التفكير العلمي التجريبي، وكذلك التمثيل والذي يسمى في عرف الفقهاء بالقياس، ثم نتعرف على رؤوس المطالب العلمية التي ينبغي الإشتغال بطلبها عند التحقيق عن موضوع معين.

## المحتوى العلمي

**ثانياً: الاستقراء**

**الاستقراء:** هو الحكم على كلي ما لثبوت ذلك الحكم لجزئيات ذلك الكلي.

فإذا تتبعنا جزئيات موضوع ما، ووجدنا أن لها نفس الحكم، فإن هذا الحكم يثبت للموضوع الكلي، إلاّ أنّ الاستقراء يواجه مشكلة معرفية، وهي

أنه لا يفيد اليقين، بل يفيد الظن فقط؛ لأن استقراء حكم الجزئيات لا يكون شاملاً لجميع الأفراد من جهة الزمان والمكان. وهذه الطريقة لا تفيد اليقين، بل تسبب نوعاً من الترجيح عند النفس، مع أنّ الحكم المدعى فيه شامل لكل أفراد الموضوع. كما أنّ الاستقراء في حقيقته يرجع إلى قياس اقتراني من الشكل الثالث، مثل:

- أ ب، أ ج إذاً بعض ب ج
- (زيد وعمرو وبكر) إنسان
- (زيد وعمرو وبكر) ضاحك

" ينتج: بعض الإنسان ضاحك

**تذكرة**

إن الاعتماد على الاستقراء -كما بيّنا- لايفيد إلا نتائج مظنونة تكون في معرض التغير. وهذا هو الذي دفع الذين حصروا علومهم به إلى القول بتغيّر العلم وعدم ثباته.

وبالتالي فلايجوز التعويل عليه بنحو يقيني، لاسيما في العلوم الإنسانية التي تعيّن مصير الإنسان في هذه الحياة الدنيا وما بعدها.

**ثالثاً: التمثيل**

هو إثبات حكم لجزئي لثبوت ذلك الحكم لجزئي مشابه له، ويسمى بالقياس في عرف الفقهاء. وهو كثير الاستعمال في العرف، ومثاله:

الحكم بحرمة شرب النبيذ لحرمة شرب الخمر المشابه للنبيذ في الإسكار.

والتمثيل مركب من أربعة أركان:

١. **الأصل**: وهو الجزئي الأول المعلوم ثبوت الحكم له، والمطلوب إسراء حكمه إلى الجزئي الثاني، كالخمر في المثال.

٢. **الفرع**: وهو الجزئي الثاني الذي يُنقل إليه حكم الأصل، كالنبيذ.

٣. **الجامع**: وهو وجه الشبه بين الجزئيين، كالإسكار في المثال، وهو العلة المستنبطة استنباطاً ظنياً.

٤. **الحكم**: وهو الذي يراد إسراؤه من الأصل إلى الفرع، وهو الحرمة.

أمّا من ناحية الصورة، فهو يرجع إلى قياس من الشكل الأول، إلا أنّ كبراه جزئية، مثل:

- النبيذ مسكر، وبعض المسكر حرام

" ينتج: النبيذ حرام

ومن الواضح أنه قياس فاسد الصورة؛ لفقدانه شرط كلية الكبرى في الشكل الأول، كما تقدم سابقاً.

وإذا جعلنا الكبرى كلية ليصحّ الانتاج من جهة الصورة كذبت من جهة المادة، وهي أنّ كل مسكر حرام.

## المطالب العلمية وأقسامها

قبل أن نختم الحديث عن القسم الأول من المنطق المتعلق بالبحث الصوري، لا بأس ببيان كيفية السؤال عن المسائل العلمية المختلفة على المستوى التصوري والتصديقي.

سعى الحكماء منذ قديم الزمان إلى بيان كيفية السؤال لطلب تصور المجهول أو التصديق به، وسموها بالمطالب العلمية.

والمطالب العلمية هي الأمور التي ينبغي للباحث أن يطلبها عند التحقيق. ولما كان العلم الكسبي ينقسم إلى تصور وتصديق، كان الطلب العلمي متوجهاً إلى طلب التصور وطلب التصديق، ولكل واحد منها أداة يسأل بها عنه. وقد قسم المناطقة المطالب أو الأسئلة العلمية إلى أصول وفروع:

١. **المطالب الأصلية**: هي المطالب التي يُستغنى بها في أكثر الحالات عن غيرها، ويمكن السؤال بها في جميع العلوم. وهي أربعة، مطلبان للتصور ومطلبان للتصديق:

أ. مطلب ما (ما هو): للتصور، يسأل بها عن شرح المعنى، وتكون على نوعين:

**الأول**: ما الشارحة، يسأل بها عن شرح معنى اللفظ قبل العلم بوجوده خارجاً، والجواب عنها يسمى بشرح الاسم، مثل ما هو الجن؟

**الثاني**: ما الحقيقية، يسأل بها عن شرح حقيقة المعنى بعد العلم بوجوده، وأنه ذو حقيقة موجودة. والجواب عنها يسمى بالحد الحقيقي. ويكون السؤال بها بعد السؤال بهل البسيطة، مثل ماحقيقة الجن الموجود؟

ب. مطلب أي (أي شيء هو): وهو للتصور أيضاً، مثل أي حيوان هو؟

ج. مطلب هل (هل هو): وهو للتصديق، ويسأل بها عن الثبوت والوجود. وهي على نوعين:

**الأول**: هل البسيطة، ويسأل بها عن ثبوت أو وجود أصل الشيء، مثل هل العقل موجود؟

**الثاني**: هل المركبة، ويسأل بها عن ثبوت شيء لشيء بعد الفراغ عن ثبوت أصل الشيء، مثل هل العقل مجرد؟

د. مطلب لِمَ (لِمَ هو): وهو للتصديق، ويسأل بها عن العلة، إمّا علة التصديق والحكم، كقولنا: **لِمَ حكمتَ بأن العقل مجرد**، أو علة التصديق والوجود معاً، كقولنا: **لِمَ كان العقل مجرداً في الواقع**.

وتسمى الأولى لِمَ الإثباتية، والثانية لِمَ الثبوتية.

**مثال**: إذا سمع شخص لفظة (الجن)، فأول ما يسأل عنه هو: ما هو الجن؟ فإن أجبناه وشرحنا له المعنى، يطرح السؤال الذي يليه، وهو: هل هو موجود؟ فإن أجبناه يطرح السؤال الثالث: ما هي حقيقة الجن؟ فإن أجبناه وبينا له حقيقته، يسأل رابعة هل الجن مكلف؟ فان أجبناه بنعم أو لا، سأل خامسة: لِمَ هو مكلف أو غير مكلف؟

٢. **المطالب الفرعية**: وهي (أين هو؟)، (متى هو؟)، (كيف هو؟)، (كم هو؟)، (من هو؟)وهذه تستعمل في بعض العلوم، ويمكن أن تغني عنها الأسئلة الأصلية؛ ولذلك سميت بالفرعية. ولا تسري إلى جميع مراتب الوجود؛ ولهذا لم يكن بالإمكان استعمالها في جميع العلوم، فلا يمكن أن نقول: أين الله، وكيف هو، ومتى هو... ؟

**خلاصة الدرس:**

* الاستقراء: هو الحكم على كلي ما لثبوت ذلك الحكم لجزئيات ذلك الكلي.
* إن الاستقراء يفيد الظن لأن استقراء حكم الجزئيات لا يكون شاملاً لجميع الأفراد من جهة الزمان والمكان.
* التمثيل هو إثبات حكم لجزئي لثبوت ذلك الحكم لجزئي مشابه له.
* المطالب العلمية: هي الأمور التي ينبغي للباحث أن يطلبها عند التحقيق.
* المطالب الأصلية: هي المطالب التي يستغنى بها في أكثر الحالات عن غيرها وهي أربعة، مطلبان للتصور ومطلبان للتصديق:

أ. مطلب ما (ما هو).

ب. مطلب أي (أي شيء هو).

ج. مطلب هل (هل هو).

د. مطلب لم (لم هو).

* المطالب الفرعية: وهي المطالب يمكن أن يستغنى عنها بالأصلية، وهي (أين هو؟) (متى هو؟) (كيف هو؟) (كم هو؟) (من هو؟).

**الأسئلة:**

١. عرف الاستقراء، وماعلة إفادته الظن فقط ؟

٢. بمثالين طبق الأركان التي يتركب منها التمثيل ؟

٣. أذكر أقسام المطالب، مبينا بالأمثلة تقريرا لهذه الأقسام بشكل مفصل ؟

٤. بين علة عدم إمكانية إستخدام المطالب الفرعية في كل العلوم ؟

# البحث المادي

## أقسام القضايا باعتبار موادها

### أقسام القياس باعتبار مواده:

البرهان

الجدل

الخطابة

المغالطة

الشعر

١٨

# الدرس الثامن عشر:
# الصناعات الخمس (١)

**مقدمة:**

يعتبر بحث الصناعات هو البحث المادي لقسم التصديقات من المنطق، فهو يعلمنا الضوابط العامة لاختيار القضايا المناسبة لغرضنا من الإستدلال، سواء كان هو كشف الواقع على ماهو عليه، أو اقناع الجمهور، أو غير ذلك مما سيأتي بيانه، وهذا يعد أيضا من الأمور المهمة التي يجب معرفتها لتكون عملية التفكير والإنتقال من المعلومات الى المجهولات صحيحة ومنتجة، وإلا كان المستدل أو الباحث في معرض الوقوع في الغلط من هذه الجهة أيضا.

## المحتوى العلمي:

مادة القياس هي مقدماته التي يتكوّن منها، أي القضايا التي صارت جزءاً من القياس. وبحسب أنواع هذه المواد والغرض من تأليفها تتعدد الأقيسة، وتنقسم إلى خمسة أنواع:

- القياس البرهاني.

المنطق المادي

برهان

جدل

خطابة

المغالطة

الشعر

- القياس الجدلي.
- القياس الخطابي.
- القياس السفسطائي أو ا لمغا لطي .
- القياس الشعري.

والباب الذي يبحث فيه عن كل قياس من هذه الأقيسة الخمسة يسمى صناعة، فتكون الصناعات خمسة.

وللصناعات الخمس مقدمة يبحث فيها بنحو كلي عن مواد القضايا، أي من حيث تعلق الاعتقادات المختلفة بها أو ماتحدثه في النفس من تأثير - غير الاعتقاد كالتخييل -، فالبحث عن القضايا من هذه الجهة بحث عن مبادئ الأقيسة.

## أقسام القضايا باعتبار موادها

تنقسم القضايا بلحاظ أنحاء الاعتقاد بها ونحوه إلى أربعة أصناف، هي:

- المسلّمات
- المظنونات
- المشبهات
- المخيلات.

والمسلّمات تنقسم إلى:

معتقدات من النفس ومأخوذات من الغير.

والمعتقدات منها تنقسم إلى ثلاثة أصناف:

الواجب قبولها والمشهورات والوهميات.

والمأخوذات تنقسم إلى صنفين: مقبولات وتقريريات.

فتكون أصناف القضايا ثمانية، هي: الواجب قبولها، والمشهورات، والوهميات، والمقبولات، والتقريريات، والمظنونات، والمشبهات، والمخيلات.

وسوف نتعرض باختصار إلى كل صنف على حدة:

**أولاً: القضايا الواجب قبولها**

وهي القضايا التي تسلّم بها النفس بالضرورة، وتسمى بالبديهيات، وهي على ستة أصناف:

١. **الأوليات**: وهي القضايا التي لاتحتاج النفس للتصديق بها إلا إلى تصور طرفيها تصوراً صحيحاً، والتفطن للتركيب بين طرفيها، وهي أوضح القضايا على الإطلاق، ومثالها: النقيضان لا يجتمعان، والكل أعظم من الجزء، والحادث يحتاج إلى علة.

٢. **المشاهدات**: وهي القضايا التي تصدق بها النفس بمعونة الحس، ومثالها: الشمس مشرقة، هذه النار حارة، هذه الرمانة حامضة.

٣. **التجريبيات**: وهي القضايا التي تستنبطها النفس نتيجة تكرر المشاهدات الحسية تحت ظروف مختلفة لاستبعاد الأسباب الاتفاقية الخاصة المحتمل دخولها في صدور الأثر، وبالتالي إحراز

التلازم الذاتي بين الأثر والمؤثر.

واستنباط النفس للقانون الكلي فيها يكون بمعونة قياسين برهانيين، الأول استثنائي، والثاني اقتراني ولولاهما لما أفادت التجربة اليقين الكلي.

أمّا القياس الأول فيبتني على قضية بديهية فطرية، مفادها: (الأثر الاتفاقي لا يكون أكثرياً ولا دائمياً)، فلو كان الأثر الصادر من المؤثر أكثرياً أو دائمياً -ويعلم ذلك بتكرار المشاهدة تحت ظروف مختلفة- كان الأثر ذاتياً.

وأمّا القياس الثاني فيبتني على مقدمة مفادها: كون الأثر الذاتي لا ينفك عن علته الذاتية.

ومثالها: لو جربنا تسليط النار على الحديد مرات عديدة تحت ظروف مختلفة، وشاهدنا تكرار تمدد الحديد كلما سخنّاه بالنار، علمنا أن تمدد الحديد ذاتي للتسخين بمقتضى القياس الأول، وصورته:

لوكان تمدد الحديد أثراً اتفاقياً لتسخينه بالنار لما كان أكثرياً ولا دائمياً

ولكنه أكثري أو دائمي (بالتجربة)

إذاً تمدد الحديد ليس أثراً اتفاقياً لتسخينه بالنار

بل هو أثر ذاتي والتسخين بالنار علة ذاتية له.

ثم نحصل على قانون وقضية كلية بواسطة القياس الثاني، وصورته:

تمدد الحديد أثر ذاتي لتسخينه بالنار

الأثر الذاتي لا ينفك عن علته الذاتية

تمدد الحديد لاينفك عن علته الذاتية (وهي تسخينه بالنار)

إذاً كل حديد يتمدد عند تسخينه بالنار(لأنه لازم عدم الانفكاك).

٤. **الحدسيات:**

**الحدس**: هو تمثل الحد الأوسط للنفس مباشرة وبدون أن تتحرك بين المعلومات الحاضرة عندها، ويسمى أيضاً إلهاماً.

وعليه فالحدسيات: هي القضايا التي تحكم بها النفس بعد تكرر المشاهدة لحدس قوي منها يزول معه الشك.

فهي كالمجربات في احتياجها إلى تكرر المشاهدة والقياس الخفي، ولكن هذا القياس ليس مما يطلب بفكر، بل يحصل مباشرة بقوة حدس النفس. ومثالها: أن نور القمر هو انعكاس لنور الشمس، وذلك بعد تكرر مشاهدة النفس لهيئات تشكل النور فيه، واختلاف أوضاعه من الشمس.

٥. **المتواترات**: وهي القضايا التي تصدق بها النفس لكثرة الشهادات عليها، بنحو يمتنع تواطؤها على الكذب، وهذا التواتر يكون مقروناً كذلك بالقياس الخفي الذي يجعله من اليقينيات. ولا يشترط عدد معين من الإخبارات ليحصل اليقين بها، بل المناط في توافي الشهادات هو حصول اليقين. ومثالها: وجود مكّة، ونزول القرآن الكريم.

٦. **فطرية القياس**: وهي القضايا التي تصدق بها النفس لوسط لايغيب عنها، وقد تسمى بالقضايا الفطرية أو القضايا التي قياساتها معها، ومثالها: الاثنان نصف الأربعة، حيث إنّ النفس تصدق بها مباشرة؛ لأن الاثنين عدد تنقسم الأربعة إليه وإلى مايساويه، والعدد الذي ينقسم عدد آخر إليه والى مايساويه

يكون نصف ذلك العدد الآخر. فهذا القياس هو الموجب لتصديق النفس، ولكنّه مما لايغيب عنها حتى يحتاج إلى طلب.

**خلاصة الدرس:**

- ❊ مادة القياس هي مقدماته التي يتكون منها وهي القضايا التي صارت جزءاً من القياس.
- ❊ بحسب أنواع المواد والغرض من تأليفها تتعدد الأقيسة وتنقسم الى خمسة أنواع:
  - القياس البرهاني
  - القياس الجدلي
  - القياس الخطابي
  - القياس السفسطائي أو المغالطي
  - القياس الشعري
- ❊ أقسام القضايا باعتبار موادها

تنقسم القضايا بلحاظ أنحا الاعتقاد بها ونحوة الى أربعة أصناف هي:

المسلمات ــ المظنونات ــ المشبهات ــ المخيلات

و المسلمات تنقسم الى:

١. معتقدات من النفس.

٢. مأخوذات من الغير.

و المعتقدات منها تنقسم الى ثلاثة أصناف:

١. الواجب قبولها

٢. المشهورات

٣. الوهميات

و المأخوذات تنقسم الى صنفين:

١. مقبولات

٢. تقريريات

فتكون ثمانية هي: الواجب قبولها، والمشهورات، والوهميات، والمقبولات،و التقريريات،و المظنونات، المشبهات، المخيلات.

**أولاً: القضايا الواجب قبولها**

وهي القضايا التي تسلّم بها النفس بالضرورة، وتسمى بالبديهيات، وهي على ستة أصناف:

- الأوليات: وهي القضايا التي لاتحتاج النفس للتصديق بها إلا إلى تصور طرفيها تصوراً صحيحاً.
- المشاهدات: وهي القضايا التي تصدق بها النفس بمعونة الحس.
- التجريبيات: وهي القضايا التي تستنبطها النفس نتيجة تكرر المشاهدات الحسية تحت ظروف مختلفة.
- الحدس: هو تمثل الحد الأوسط للنفس مباشرة وبدون أن تتحرك بين المعلومات الحاضرة عندها.
- الحدسيات: هي القضايا التي تحكم بها النفس بعد تكرر المشاهدة لحدس قوي منها يزول معه الشك.

- المتواترات: وهي القضايا التي تصدق بها النفس لكثرة الشهادات عليها.
- فطرية القياس: وهي القضايا التي تصدق بها النفس لوسط لايغيب عنها.

**الأسئلة:**

١. ماهي مادة القياس وإلى كم قسم تنقسم الأقيسة ؟

٢. تنقسم القضايا بلحاظ أنحاء الاعتقاد بها ونحوة الى أربعة أصناف،أذكرها بشرح تفصيلي.

٣. عدد القضايا البديهية مبرزا نقاط التمايز فيما بينها؟

١٩

## الدرس التاسع عشر:
## الصناعات الخمس (٢)

**مقدمة:**

درسنا فيما سبق أن القضايا تنقسم بإعتبار موادها إلى ثمانية أقسام وقد تم البحث عن القسم الأول المتمثل بالقضايا الواجب قبولها وبقي لدينا البحث في بقية الأقسام، وهي: المشهورات والوهميات والمقبولات والتقريريات والمظنونات والمشبهات والمخيلات وبذلك ننتهي من البحث في المواد وتتكون لدينا القيمة المعرفية المؤهلة للولوج في بحوث الأقيسة بأنواعها الخمسة التي تم ذكرها فيما تقدم.

### المحتوى العلمي

**ثانياً: المشهورات**

وهي القضايا التي يعم الاعتراف والتسليم بها بين الناس حتى اشتهرت بينهم. والمشهورات قد تكون يقينية يحكم العقل الصرف بها كالأوليات، فيكون لها اعتباران، أحدهما من حيث حكم العقل الصرف بها فهي من الواجب قبولها، والآخر من حيث عموم الاعتراف بها فهي

مشهورة، وقد تكون الشهرة وحدها هي علة الاعتقاد والتصديق بها، وهي الأحق باسم المشهورات، كالآراء المحمودة، من قبيل حسن العدل وقبح الظلم، وحسن الصدق وقبح الكذب. وهناك رأيان في سبب شهرتها:

**الرأي الأول**: اشتمالها على مصلحة عائدة للعموم، ممّا يحتم مدخليتها في المجتمع، واحتياجه إليها، فيعم الاعتراف بها، فتكون هذه المصلحة هي الوسط لحكم العقل بها، بحيث لو خُلّي الإنسان وعقله الصرف لم يحكم بها.

**الرأي الثاني**: أنها ترجع إلى قضايا واقعية بديهية، يدركها الإنسان بفطرته، هي حسن العدل وقبح الظلم، فمثلاً الصدق ليس حسنا في ذاته، بل إن كان يقتضي العدل فهو حسن، وإذا أدّى إلى الظلم فهو قبيح.

وهناك أقسام أخرى للمشهورات، كالخلقيات والانفعاليات وكالعادات والتقاليد. وفي مقابل القضايا المشهورة القضايا الشنيعة أو ا لمستهجنة .

## أقسام المشهورات

**تنقسم المشهورات إلى قسمين:**

المشهورات العامة: وهي القضايا التي يعم الاعتقاد والتسليم بها بين جميع العقلاء كالبديهيات، ويكون سبب شهرتها ظهورها ووضوحها عند العقل والفطرة الإنسانية، وعموم منفعتها، كحسن العدل وقبح الظلم.

المشهورات الخاصة: وتكون مختصة بطائفة معينة من الناس، كأصحاب علم معين أو صنعة خاصة أو دين أو مذهب، كاستحالة الدور والتسلسل في العلل عند الفلاسفة، وحجية خبر الثقة عند الفقهاء.

**ثالثاً: الوهميات**

وهي القضايا التي يحكم بها الوهم الإنساني، إمّا في مورد المحسوسات، وتكون أحكامه حينئذ صحيحة، يؤكدها العقل، كحكمه بعدم إمكان وجود هذين الجسمين في مكان واحد وفي وقت واحد، أو حكمه في القضايا الهندسية الجزئية.

وإمّا في مورد المعقولات الصرفة، والتي تسمى بالوهميات الصرفة وهي المقصودة هنا وتكون أحكامه في هذا المورد خاطئة؛ لأنه يتبع الحس فيها، وليس من شأن الحس الحكم في الأمور المجردة.

وإنما كانت هذه القضايا من قسم المعتقدات؛ لأن الوهم يقضي بها قضاءاً شديداً، بحيث لا يقبل ما يقابلها، كحكمه بأن كل موجود هو محسوس أو جسماني أو في مكان أو زمان.

**رابعاً: المقبولات**

هي القضايا التي تؤخذ ممن يوثق بصدقه، فيصدق بها تعبداً أو تقليداً، كالأخبار الاعتقادية والفقهية المأخوذة من الأنبياء والأئمة والفقهاء، أو القضايا التي تؤخذ من أصحاب الاختصاص، كما في الطب والهندسة والفلك وغيرها.

**خامساً: التقريريات**

وقد تسمى بالمسلّمات، وهي القضايا التي تؤخذ ويسلّم بها إنسان عن آخر لغرض ما، كالاستمرار في النقاش والبحث العلمي، أو في مبادئ العلوم يتسلمها المتعلم عن المعلم لاستمرار التعليم.وهي مع استنكار المتعلم تسمى مصادرة، ومع مسامحته وطيب نفسه تسمى أصلاً موضوعاً.

**سادساً: المظنونات**

الظن المنطقي هو ترجيح أحد طرفي القضية مع تجويز الطرف الآخر، وهو الظن الصرف، أمّا الظن في اللغة فهو أعم من الظن المنطقي، فإنّه بالإضافة إلى الظن المنطقي، يشمل اليقين غير المطابق للواقع (الجهل المركب)، أو المطابق للواقع بلا برهان (الاعتقادات عن تقليد). والمراد بالمظنوانات هنا هو الظن المنطقي.

فتكون المظنونات: هي القضايا التي يصدق بها لغالب الظن بترجيح أحد طرفيها مع تجويز الطرف الآخر.

وأسباب الظن فيها كثيرة منها: التقليد والاستقراء والتمثيل والاستحسان وقضاء العادات. وكلّها مرجحات لأحد طرفي النقيض.

**سابعاً: المشبهات**

وهي قضايا كاذبة ولكنها تشبه الأوليات وما معها أو تشبه المشهورات، فيشتبه من لايقدر على تمييزها، فيعدها صادقة.

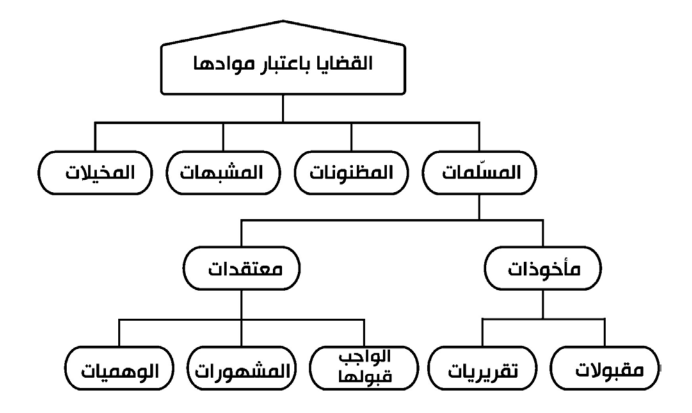
والشبه إما أن يكون من جهة اللفظ أو من جهة المعنى، مثل: (كل موجود يحتاج إلى علة)، وهي كاذبة؛ لأنّ الصحيح أن يقال (كل موجود ممكن يحتاج إلى علة).

**ثامناً:المخيلات**

وهي القضايا التي تحدث أثراً في النفس عند سماعها من قبض أو بسط، فهي ليست من شأنها أن توجب تصديق النفس، بل الغاية منها إثارة النفس وتحريكها.

وبعد بيان هذه المقدمة الموجزة عن أنواع القضايا المستعملة في

القياسات، ندخل في بيان كل واحدة من الصناعات الخمس.




**خلاصة الدرس:**

* المشهورات وهي القضايا التي يعم الاعتراف والتسليم بها بين الناس حتى اشتهرت بينهم
* تنقسم المشهورات الى قسمين:

١. المشهورات العامة: هي القضايا التي يعم الاعتقاد والتسليم بها بين جميع العقلاء.

٢. المشهورات الخاصة: وهي التي تكون مختصة بطائفة معينة من الناس.

* **الوهميات**: وهي القضايا التي يحكم بها الوهم الإنساني
* **المقبولات**: وهي القضايا التي تؤخذ ممن يوثق بصدقه فيصدق بها تعبداً أو تقليداً
* **التقريرات**: وقد تسمى بالمسلَمات وهي القضايا التي تؤخذ

ويسلم بها انسان عن آخر لغرض ما كالاستمرار في النقاش والبحث العلمي.

* **المظنونات:**

١. الظن المنطقي: هو ترجيح أحد طرفي القضية مع تجويز الطرف الآخر.

٢. الظن في اللغة: هو أعم من المنطقي ويشمل اليقين غير المطابق للواقع (الجهل المركب) أو المطابق للواقع بلا برهان (الاعتقادات عن تقليد).

٣. المظنونات: هي القضايا التي يصدق بها الغالب الظن بترجيح أحد طرفيها مع تجويز الطرف الآخر.

* المشبهات وهي قضايا كاذبة ولكنها تشبه الأوليات وما معها أو تشبه المشهورات فيشتبه من لا يقدر على تمييزها فيعدها صادقة.

* المخيلات و هي القضايا التي تحدث أثراً في النفس عند سماعها من قبض أو بسط فهي ليست من شأنها أن توجب تصديق النفس بل الغاية منها إثارة النفس وتحريكها.

## الأسئلة:

١. ماهي أصناف المشهورات؟

٢. كيف توجز الفوارق بين المقبولات والتقريرات؟

٣. بين بوضوح الفارق بين الظن المنطقي والظن اللغوي؟

٤. وضح مايلي:

- «المشبهات وهي قضايا كاذبة ولكنها تشبه الأوليات وما معها أو تشبه المشهورات فيشتبه من لا يقدر على تمييزها فيعدها صادقة».

- «المخيلات ليست من شأنها أن توجب تصديق النفس بل الغاية منها إثارة النفس وتحريكها».

# الباب الأول

## القياس البرهاني

### شروط مقدمات البرهان




**مقدمة:**

بعد أن تم الكلام عن مواد القضايا وأنواعها،نأتي على بيان أنواع الأقيسة ونبدأ بالقياس البرهاني فنتعرف على هذا القياس وماهية مواد القضايا المستخدمة فيه، وأنواع البرهان وكيفية اجراءه في المواضيع المختلفة، بالإضافة إلى معرفة الغاية من هذا القياس لاجل سلوك الطريق المعرفي الحق.

## المحتوى العلمي

وهو قياس مؤلف من قضايا يقينية، ينتج نتيجة يقينيةبالضرورة.

فالقياس هو صورة البرهان، والقضايا اليقينية هي مادته، وهي إمّا قضايا بديهية بينة بنفسها أو نظرية مبينة بإرجاعها إلى البديهية. ويُنتج هذا القياس اليقين بالمعنى الأخص، وهو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع المطلق الثابت.

فالجزم هنا في مقابل الظن، والمطابقة للواقع في مقابل الكذب كما في

الجهل المركب، والإطلاق في قبال النسبية، والثبات في قبال التغير.

والغرض من البرهان هو معرفة الأشياء على ما هي عليه في الواقع ونفس الأمر معرفة مطلقة دائمية لا تتغير.

## أقسام البرهان

لّما كان البرهان نوعاً من القياس فلابد أن يكون الحد الأوسط فيه علة للتصديق بالنتيجة في مقام الإثبات.

ولكن لّما كان المطلوب من البرهان هو إنتاج اليقين المطابق للواقع، فلابد أن يكون قائماً على علاقة التلازم الطبيعية في الواقع بين الحد الأوسط والنتيجة، وعلاقة التلازم لا تكون إلا في محور العلية كما تقدم. وبناءً على ذلك فلابد أن يكون الحد الأوسط إمّا علة للنتيجة، أو معلولاً لها، أو يكون هو والنتيجة معلولين لعلة واحدة.

وبناءً على علاقة الحد الأوسط بالنتيجة من هذه الجهة، فقد قسّم المناطقة البرهان إلى:

١. **البرهان اللمي**: وهو ما كان فيه الحد الأوسط علة إثباتية وثبوتية للنتيجة، وهنا يتطابق مقام الإثبات مع مقام الثبوت، ومثاله:

- هذه الخشبة مستها النار
- كل خشبة مستها النار فهي محترقة

" النتيجة: هذه الخشبة محترقة

فمسّ النار هنا كما أنه علة إثباتية أي علة لثبوت الأكبر (الاحتراق) للأصغر (هذه الخشبة) فهو علة ثبوتية أيضاً، أي أن علّة احتراق الخشبة في

الواقع هو مسّ النار لها.

٢. **البرهان الإني**: وهو ما كان فيه الأوسط علة إثباتية فقط للنتيجة (أي علة للتصديق بالنتيجة)، وهو على قسمين:

أ. أن تكون النتيجة (ثبوت الأكبر للأصغر) علة ثبوتية للأوسط، ومثاله:

- هذه الحديدة متمددة
- كل متمدد حار

" النتيجة: هذه الحديدة حارة

فالأوسط (متمددة) علة إثباتية لثبوت الأكبر (حار) للأصغر (هذه الحديدة)، ولكنه معلول للنتيجة بحسب الواقع، فإن التمدد في الواقع معلول لثبوت الحرارة للحديدة. وهذا القسم يسميبـ(الدليل).

ب. أن يكون الأوسط والنتيجة معلولين لعلة واحدة، ومثاله:

- هذا المكان فيه نور
- وكل ما فيه نور فهو حار

" النتيجة: هذا المكان حار

فالأوسط (فيه نور) والنتيجة (حرارة المكان) معلولان في الواقع لعلة واحدة وهي النار مثلاً.

وهذا القسم يسمى بـ(الإن المطلق).

٣. **البرهان شبه اللمي (الملازمات)**: وهو ما يكون الأوسط فيه بالإضافة لكونه علة إثباتية للنتيجة، فهو علة تحليلية ثبوتية لها

أيضاً، لا علة خارجية، أي إنه ليس من العلل الأربعة.

فهو يشبه برهان اللم من جهة كون الأوسط علة واقعية للنتيجة، ولكن يخالفه في أنه علة واقعية تحليلية، لا أنه واحد من العلل الأربعة الخارجية. ومعنى العلة التحليلية هو كون الحد الأوسط لازماً بيّناً للأصغر، والحد الأكبر لازماً بيّناً للأوسط، مثاله:

- العالم متغير
- كل متغير حادث

" النتيجة: العالم حادث

فالأوسط هنا (التغير) علة واقعية تحليلية للنتيجة، وهي حدوث العالم.

وهذا النوع من البرهان يستعمل بشكل واسع في علم الفلسفة.

ملاحظة: هناك قاعدة محققة ومتفق عليها بين المناطقة مفادها: (أن ذوات الأسباب لا تعرف إلا بأسبابها) أي أن المعلول لا يعرف إلا من جهة العلم بعلته؛ إذ إن العلم بالعلة يستلزم العلم بالمعلول، لأن المعلول لا يعلم تحققه في الواقع إلا من جهة علّته التامّة.

وعليه لمّا كان برهان اللم عبارة عن الانتقال من العلم بالعلة (الأوسط) إلى العلم بالمعلول (النتيجة) كان برهاناً حقيقياً.

وليس الأمر كذلك في برهان الإن؛ لأن الانتقال فيه من العلم بالمعلول (الحد الأوسط) إلى العلم بالعلة (النتيجة)، فيكون فيه العلم بالعلة متوقفاً على العلم بالمعلول. وحيث لايمكن العلم بالمعلول إلا من طريق العلم بعلته طبقاً لتلك القاعدة، فلا يكون برهان الإن برهاناً حقيقياً، وإنما سُمي

برهاناً؛ للتلازم الثبوتي الواقعي بين النتيجة والمقدمات.

أما برهان التلازم، فلاتشمله هذه القاعدة، حيث إن ثبوت الأوسط للأصغر، والأكبر للأوسط لذاته لا لعلة، وبالتالي فإن ثبوت الأكبر للأصغر في النتيجة يكون أيضاً لذاته لا لعلة. وإنّما يكون الحد الأوسط فيه واسطة في الإثبات، ولايلزم من ذلك كونه ليس ببرهان، لانتفاء العلية في الواقع ونفس الأمر، وإنّما نحتاج إلى كون الأوسط في البرهان علّة في الثبوت لذوات الأسباب فقط.

وبعبارة أخرى، يمكننا القول بأن الموضوع نفسه يكون علة للمحمول، ولكن علّة تحليلية كما في القضايا الأولية.

**خلاصة الدرس:**

- ❊ القياس البرهاني: هو قياس مؤلف من قضايا يقينية ينتج نتيجة يقينية بالضرورة، فالقياس هو صورة البرهان والقضايا اليقينية هي مادته وهي إما قضايا بديهية بينة بنفسها أو نظرية مبينة بإرجاعها الى البديهية.
- ❊ الغرض من البرهان:هو معرفة الأشياء على ما هي عليه في الواقع ونفس الأمر معرفة مطلقة دائمية لا تتغير.
- ❊ أقسام البرهان

أ. **البرهان اللمي**: وهو ما كان فيه الحد الأوسط علة إثباتية وثبوتية للنتيجة وهنا يطابق مقام الإثبات مع مقام الثبوت

ب. **البرهان الإني**: وهو ما كان فيه الأوسط علة إثباتية فقط

للنتيجة (أي علة للتصديق بالنتيجة) وهو قسمين:

- أن تكون النتيجة (ثبوت الأكبر للأصغر) علة ثبوتية للأوسط.
- أن يكون الأوسط والنتيجة معلولين لعلة واحدة.

ج. البرهان شبه اللمي (الملازمات): وهو ما يكون الأوسط فيه بالإضافة لكونه علة إثباتية للنتيجة فهو علة تحليلية ثبوتية لها أيضاً لا علة خارجية أي إنه ليس من العلل الأربعة.

**الأسئلة:**

١. ما هوالقياس البرهاني ؟وماالغاية منه؟

٢. ما الفارق بين البرهان اللمي والبرهان الإني؟

٣. قرر البرهان شبه اللمي (الملازمات) مع ذكر الأمثلة؟

٢١

# الدرس الواحد والعشرون:
# شروط مقدمات البرهان

**مقدمة:**

تبين لنا في درسنا الماضي تلك الغاية العظيمة والفائدة الجليلة التي يقدمها لنا القياس البرهاني والمتمثلة في معرفة الأشياء على ما هي عليه في الواقع ونفس الأمر معرفة مطلقة دائمية لا تتغير، كما أننا تطرقنا إلى أقسام هذا البرهان، وفي هذا المبحث سوف نتطرق للكلام عن شرائط مقدمات البرهان،إذ أنه من المعلوم أن لكل قياس شروط وعوامل مساعدة ومدعمة لصحته والوصول للغرض والغاية المقام لأجلها، وهنا سيتضح لنا الشروط المقدماتية للقياس البرهاني إضافة إلى نقاط اخرى ضمن طيات بحثنا.

## المحتوى العلمي

هناك شروط لا بد من توفرها في المقدمات لتأمين اليقين المطلق الصادق الثابت، وملاك اليقين هو الوضوح، وملاك الصدق والإطلاق والثبات هوكون علة التصديق في مقام الإثبات هي بنفسها علة الثبوت في ذوات الأسباب، وهذه الشروط هي:

١. أن تكون يقينية، إمّا بينة بنفسها لبداهتها، أو مبينة بإرجاعها إلى البديهيات، وبذلك تكون أوضح لدينا من النتائج. وهذا الشرط يفرضه كون المقدمات علة إثباتية للنتيجة، فلو لم تكن كذلك لم تصلح علة إثباتية لها.

٢. أن تكون المقدمات أقدم بذاتها وطبعها من النتيجة ومناسبة لها، أي لابد من وجود سنخية بين المقدمات والنتيجة، فلابد من وجود مبدأ وجودي في المقدمات يصحح صدور النتيجة عنها؛ وذلك لأن المقدمات علة ثبوتية للنتيجة. وهذا شرط لمقدمات البرهان الحقيقي، أي برهان اللم.

٣. أن تكون المقدمات ضرورية الصدق، بمعنى أن يكون العلم بصدقها غير قابل للزوال أو التغير؛ لأنه يفيد اليقين بالمعنى الأخص، وهذا ما يميّز البرهان عن سائر أنواع الأقيسة.

٤. أن تكون المحمولات فيها ذاتية لموضوعاتها، وهذا ما يحتاج إلى إيضاح، فإنّ الذاتي له إطلاقات كثيرة في المنطق والفلسفة، يقال عليها بالاشتراك اللفظي، وأهم تلك المعاني هي:

أ. **ذاتي باب الإيساغوجي**: وهو ما يقع في قبال العرضي، وقد تقدم في باب الكليات الخمس، وهو الجنس والفصل بالنسبة للنوع.

ب. **ذاتي باب الحمل**: وهو المسمى بالعرض الذاتي، والذي يقع في قبال العرض الغريب، وهو أي العرض الذاتي ما أُخِذ موضوعه أو ما يقوّمه في حده، ومثاله:

الزوجية بالنسبة للاثنين، فإن معنى الزوجية، هو (انقسام العدد

بمتساويين)، والعدد مما يقوّم الاثنين؛ لأنه جنسها.

ج. **ذاتي باب البرهان**: وهو ما يعم النوعين السابقين، فهو (المحمول المأخوذ في حد موضوعه أو ما كان موضوعه أو ما يقوّم موضوعه مأخوذاً في حده).

وإنّما اشترطوا كون المحمول ذاتياً للموضوع في مقدمتي البرهان؛ ليؤمّن لنا الوضوح، وأنّ المقدمة علة بالذات للنتيجة لا بالعرض.

٥. أن تكون المقدمات كلية: بمعنى أن يقال المحمول على جميع أفراد الموضوع وفي جميع الأوقات والأحوال؛ حتى يؤمّن لنا الدوام، وعدم انفكاك المحمول عن الموضوع في جميع الحالات.

**تنبيه هام**

ينبغي أن يعلم أن البرهان لايجري بالذات في الجزئيات المتغيرة، كزيد وعمرو؛ لأن المحمول - كما قلنا - ينبغي أن يكون ذاتياً لموضوعه، بمعنى أن يؤخذ في حدّ الموضوع أو يؤخذ موضوعه في حدّه. والحدّ إنّما يكون للماهية الكلية أولاً وبالذات، وللجزئي ثانياً وبالعرض. فالجزئي لا يؤخذ في حدّ شيء ولا شيء يؤخذ في حدّه، وهذا معنى قولهم أنّ الجزئي لا كاسب ولا مكتسب.

٦. أن تكون محمولات المقدمات أولية لموضوعاتها، بمعنى أن يكون المحمول ثابتاً لموضوعه، لا لأمر أعم.

**فقولنا**: (كل إنسان جسم) قضية ضرورية، ولكنها ليست برهانية، فإن الجسم يحمل على الإنسان؛ لأنّه حيوان، فهو محمول عليه لأمر أعم، مما يسبب تداخل العلوم.

وأمّا قولنا (الإنسان ضاحك)، فهي قضية برهانية؛ لأنّ عروض الضاحكية على الإنسان لأمر مساو، وهو كونه متعجباً.

**فالحاصل**: أنّ الدليل البرهاني المركب من مادّة معصومة الصدق، وصورة قياسية ملزمة معصومة الإنتاج، يُعد ميزاناً عقلياً معصوماً من الخطأ، موصلاً لليقين الصادق الثابت، كما قلنا، ولكن بشرط مراعاة شروطه العلمية، كأي قانون آخر.

## كيفية إبطال الدليل

بعد أن تعلمنا كيفية إقامة الدليل من جهة المادة والصورة، علينا الشروع ببيان كيفية إبطال الحجة والدليل، فإن إبطاله يكون إمّا بالنقض أو بالمعارضة، والنقض إمّا تفصيلي أو إجمالي. وعليه فهناك ثلاثة طرق لإبطال الدليل:

**الطريق الأول**: النقض التفصيلي

ويكون بإقامة الدليل على بطلان المقدمات -الصغرى أو الكبرى- التي تتكون منها الحجة، وهو أقوى ردّ على الدليل. ويسمى أيضاً بالمنع أو المقاومة.

**الطريق الثاني**: النقض الإجمالي

وهو إقامة الدليل على إبطال النتيجة مباشرة، من دون تعرض إلى خدش المقدمات. وهو أضعف من الأول؛ لأنّ مستعمل هذه الطريقة يدرك بأنّ هناك خللاً في إحدى المقدمتين، ولكن لايستطيع أن يحدد مركز ذلك الخلل؛ ولذلك سمي إجمالياً.

**الطريق الثالث**: المعارضة

وهو إقامة دليل آخر على إثبات نقيض النتيجة، من دون التعرض إلى بطلان المقدمات ولا النتيجة. وهذه المعارضة لا تبطل الدليل، بل توجب حصول الشك فيه.

**خلاصة الدرس:**

❊ شروط مقدمات البرهان

أ. أن يكون يقينية إما بينة بنفسها لبداهتها أو مبينة بإرجاعها الى البديهيات.

ب. أن تكون المقدمات أقدم بذاتها وطبعها من النتيجة ومناسبة لها.

ج. أن تكون المقدمات ضرورية الصدق.

د. أن تكون المحمولات فيها ذاتية لموضوعاتها، والذاتي هوالمحمول المأخوذ في حد موضوعه أو ما كان موضوعه أو ما يقوم موضوعه مأخوذاً في حده.

ه. أن تكون المقدمات كلية

و. أن تكون محمولات المقدمات أولية لموضوعاتها وأن يكون المحمول ثابتاً لموضوعه لا لأمر أعم.

❊ كيفية ابطال الدليل فهناك ثلاثة طرق لإبطال الدليل:

أ. **الطريق الأول**: النقض التفصيلي: ويكون بإقامة الدليل على بطلان المقدمات – الصغرى أو الكبرى

ب. **الطريق الثاني**: النقض الإجمالي: وهو إقامة الدليل على إبطال النتيجة مباشرة من دون تعرض الى خدش المقدمات

ج. **الطريق الثالث**: المعارضة: وهو إقامة دليل آخر على إثبات نقيض النتيجة من دون التعرض الى بطلان المقدمات ولا النتيجة.

## الأسئلة:

١. وضح مايلي:

- أن تكون المقدمات أقدم بذاتها وطبعها من النتيجة ومناسبة لها.
- أن تكون محمولات المقدمات أولية لموضوعاتها وأن يكون المحمول ثابتاً لموضوعه لا لأمر أعم
- أن تكون يقينية إما بينة بنفسها لبداهتها أو مبينة بإرجاعها الى البديهيات.

٢. كيف تفرق بين الإطلاقات المتعددة للذاتي؟

٣. اضرب امثلة دقيقة على الطرق المذكورة في إبطال الدليل؟

٢٢

# الدرس الثاني والعشرون:
# الأقيسة الجدلية ـ الخطابية ـ المغالطية

**مقدمة:**

إن اختلاف الأقيسة واختلاف مسمياتها يرجع لاختلاف مواد قضاياها المشكلة لكل قياس والغرض منه،وللتعرف أكثر على هذه الأقيسة سنمر عليها مرورا يتناسب والمقام،ولابد أن نلتفت إنه ومع أننا من أتباع المنهج البرهاني إلا اننا لا ننكر هذه الأقيسة وأهميتها لكن نقول أن الإنسان الحكيم هو الذي يستخدم هذ الأقيسة كلا بمكانها وبحسب الحاجة إليها وتوفر مواد قضاياه وما شابه، وهذا مما لا شك يعتمد على حسن الالتفات والتنبه.

## المحتوى العلمي

### القياس الجدلي

وهو قياس مؤلف من قضايا مشهورة أو مسلّمة، سواء كانت حقة أم باطلة؛ لإلزام الخصم وإفحامه. ومن هنا فهو متوقف على وجود الغير (الطرف الآخر). وأكثر ما يستعمل بين علماء الملل والنحل والسياسيين، ويجري في الكليات والجزئيات على حدّ سواء.

وليس المطلوب في القياس الجدلي تحصيل اليقين بالمعنى الأخص، وإنّما يكفي اليقين بالمعنى الأعم. ويمكن الانتفاع به في إلزام المبطلين، والغلبة عليهم أمام الجمهور، والدفاع عن المعتقدات، وإقناع المتعلمين القاصرين عن إقامة البرهان إذا أنكروا واستهجنوا مقدماته.

**القياس الخطابي**



قياس مؤلف من مظنونات ومقبولات، سواء كانت حقة أم باطلة. والغاية منه إقناع الجمهور بقضية معينة سواء كانت كلية أو جزئية لأسباب اجتماعية مدنية، ولا يفيد إلاّ الظن الذي يرجى منه الإقناع. وهو ما يستعمله الخطباء – المصلحون أو السياسيون – لإقناع الجماهير.

**القياس المغالطي (السفسطائي)**

قياس مؤلف من قضايا مشبهة باليقينيات لغرض الإغواء والتضليل أو بقصد الامتحان.

وإن أُلِّف من المشاغبات وهي القضايا المشبهة بالمشهورات سُمي بالقياس المشاغبي.

**فائدة:** كلمة(سفسطة) مؤلفة من مقطعين (سوفيا) وتعني الحكمة، و(أسطس) تعني التمويه. فهذا القياس معناه (الحكمة المموِّهة)، فهي حكمة لأنها تشبه البرهانيات، ولكنها مغشوشة؛ لأنها مخالفة للواقع.

وللقياس المغالطي (السفسطائي) نوعان: غلط وتغليط.والتغليط له غايتان، الأولى: محمودة، كما في الامتحان الذي يسمى قياساً امتحانياً، والثانية: غير محمودة، والتي تكون بقصد التضليل.

## أسباب القياس المغالطي



**للقياس المغالطي غير المحمود أسباب:**

**الأول**: ضعف التمييز وغلبة الوهم، إمّا بسبب ضعف الذكاء أو عدم التمرين في العلوم العقلية، فيوقع ذلك في الغلط غير المقصود.

**الثاني**: التعصّب، فالبعض يريد أن يصدق بما يجب أن يصدقه، فهو يعتقد أولاً ثم يحاول أن يستدل على عقائده المسبقة.

**الثالث**: حب الظهور وطلب المال والجاه، كما كان يفعل السفسطائيون في اليونان قبل الميلاد.

فالسبب الأول والثاني من أسباب الغلط، والثالث من أسباب ا لتغليط .

## الفائدة من دراسة المغالطة

هناك مجموعة فوائد يحصل عليها الطالب من دراسته للقياس المغالطي، منها:

١. تحصين النفس من الغلط، وتحديد مراكز الغلط عند الآخرين. وهذه فائدة شخصية فردية.

٢. إبطال آراء المضلين ورد شبهاتهم. وهذه فائدة جماعية.

**خلاصة الدرس:**

❊ القياس الجدلي: وهو قياس مؤلف من قضايا مشهورة أو مسلمة سواء كانت حقة أم باطلة لإلزام الخصم وإفحامه.

❊ لا يطلب في القياس الجدلي تحصيل اليقين بالمعني الأخص وانما يكفي اليقين بالمعني الأعم

❊ **القياس الخطابي**: قياس مؤلف من مظنونات ومقبولات بقضية معينة سواء كانت كلية أو جزئية لأسباب اجتماعية مدنية ولا يفيد الا الظن الذي يرجى منه الاقناع وهو ما يستعمله الخطباء المصلحون أو السياسيون - لإقناع الجماهير.

❊ القياس المغالطي: هو قياس مؤلف من قضايا مشبهة باليقينيات لغرض الإغواء والتضليل أو بقصد الامتحان.

❊ أسباب القياس المغالطي غير المحمود:

- **الأول**: ضعف التمييز وغلبة الوهم.
- **الثاني**: التعصب.
- **الثالث**:حب الظهور وطلب المال والجاه.

فالسبب الأول والثاني من أسباب الغلط والثالث من أسباب التغليط.

❊ الفائدة من دراسة المغالطة:

- تحصين النفس من الغلط وتحديد مراكز الغلط عند الآخرين

وهذه فائدة شخصية فردية.

- إبطال آراء المضلين ورد شبهاتهم، وهذه فائدة جماعية.

**الأسئلة:**

١. ماهي الأسباب المؤدية لإختلاف وتعدد الأقيسة ؟

٢. القياس الجدلي ماهو،وماهي فائدته؟

٣. وضح المراد: «قياس مؤلف من مظنونات ومقبولات بقضية معينة سواء كانت كلية أو جزئية لأسباب اجتماعية مدنية»؟

٤. عدد أسباب القياس المغالطي بشكل أوسع مبيننا جملة المرتكزات التي تساعد على نشوئها؟

٢٣

## الدرس الثالث والعشرون:
## أجزاء صناعة المغالطة ـ القياس الشعري

**مقدمة:**

انتهى بنا الكلام في المبحث الماضي إلى القياس المغالطي وقد تعرضا لمسائله بشكل مفصل من تعريف القياس المغالطي وأسبابه وإنتهاءاً بالفائدة المترتبة من دراسة المغالطة ومنها تحصين النفس من الغلط و إبطال آراء المضلين ورد شبهاتهم، وفي هذا البحث نستكمل امرين:

**الأمرالأول**: وهو تابع للقياس المغالطي وذلك عبر بيان أجزاء صناعة المغالطة فنتعرف على الأجزاء الذاتية والعرضية.

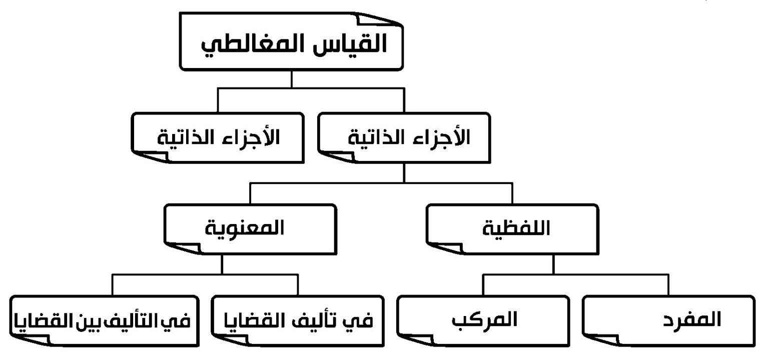
**والأمرالثاني**: في عرض القياس الأخير، وهو القياس الشعري ومن أي القضايا يتألف وما الغرض من هذا القياس.

## المحتوى العلمي:

للمغالطة أجزاء ذاتية، وأجزاء عرضية:

### الأجزاء الذاتية

وهي الأجزاء التي تقتضي لذاتها الغلط والتشبيه إمّا من جهة المادة، كما لو كانت مغالطات لفظية أو مغالطات معنوية، وإمّا من جهة الصورة، كما لو كانت صورة القياس فاقدة لأحد شروط إنتاج القياس العامة أو الخاصة.




### أسباب الغلط اللفظية

الأسباب اللفظية للغلط تكون من جهة اللفظ المفرد أو من جهة اللفظ المركب:

- **اللفظ المفرد**

ويمكن أن يقع الغلط فيه من ثلاث جهات، فقد يقع الغلط بسبب الاشتراك في جوهر اللفظ المفرد، بأن يكون اللفظ صالحا للدلالة على أكثر من معنى، كلفظ (عين)، أو بسبب الاشتراك في هيئة اللفظ المفرد، وهي على قسمين:

أ. هيئة اللفظ الذاتية: فيما إذا تعدد اللفظ من جهة تصريفه، مثل كلمة (المختار)، فهي تصلح لأن تكون اسم فاعل واسم مفعول.

ب. هيئة اللفظ العرضية: وهي الهيئة العارضة على الحروف، كالحركات والتنقيط على الحروف، فمثلاً في الخبر: «المؤمن كيس فطن» يمكن قراءة كلمة (كيس) مع تشديد الياء أو بدونها، وكلمة (فطن) بنقطة واحد في الحرف الأول أو نقطتين.

**◉ اللفظ المركب**

ويمكن أن يقع الغلط فيه من ثلاث جهات أيضاً:

١. أن يعرض الاشتراك للمركب باعتبار نفس التركيب، وأبرزه مسألة إرجاع الضمائر، كقول الفراهيدي لمّا سئل عن أقرب الصحابة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، قال: «من كانت بنته في بيته».

٢. أن تحصل المغالطة بسبب توهم وجود التأليف، وذلك بأن يكون الكلام صادقاً إذا أُخِذ مفرداً، وكاذباً إذا أُخذ مركباً، كما لو كان زيد إنساناً جيداً، وكان شاعراً كذلك، ولكن شعره رديء، فيمكن أن يقال زيد جيد، وزيد شاعر وكلاهما صحيح، ولكن لو رُكِّب بينهما بأن يقال: زيد شاعر جيد، كان غلطاً.

٣. أن تحصل المغالطة بسبب توهم عدم التركيب، بأن يكون الكلام صادقاً إذا أُخذ مركباً، وكاذبا لو فصّل، كما يقال: الخمسة زوج وفرد، وهو كلام صحيح؛ لأن الخمسة تتألف من اثنين وثلاثة، ولكن لو فصل الكلام كان كاذباً بأن يقال: الخمسة زوج والخمسة فرد.

## أسباب الغلط المعنوية

ويقع في التأليف، إمّا في نفس القضية أو بين القضايا:

١. **الغلط الذي يقع في تأليف القضايا، وهو على ثلاثة أقسام:**

أ. أن يؤخذ ما بالعرض مكان ما بالذات، بأن يحذف جزء من القضية ويذكر بدله عرضه أو معروضه، كما لو قال: كل أبيض كاتب، لما رأى إنساناً أبيض وكاتباً، فأخذ العرض (أبيض) بدل المعروض (إنسان)، أو كمن يقول: الجسم مُحرِق، بدلاً من قوله: الحار مُحرق، فأخذ المعروض (الجسم) بدل العرض (الحار).

ب. سوء اعتبار الحمل، وهو أن يأخذ مع المحمول أو الموضوع ما ليس منه أو يحذف ما هو منه، مثل: الإنسان الرجل حيوان ناطق، والإنسان ناطق اليوم، كل موجود متحرك، والصحيح: كل موجود مادي متحرك، وأيضاً قوله: كل موجود يحتاج إلى علة، والصحيح كل موجود ممكن يحتاج إلى علة. والنطفة إنسان، والمفروض أن يقال: النطفة إنسان بالقوة.

ج. إيهام العكس، بأن يقع الغلط في التأليف بين جزئي القضية، مثل من يحكم بأن كل أبيض ثلج، باعتبار صحة كل ثلج أبيض.

١. **الغلط الذي يقع في التأليف بين القضايا، وهو على أربعة أقسام:**

أ. سوء التأليف بين القضايا، وذلك بعدم مراعاة الشرائط

العامة أو الخاصة للقياس، من جهة الصورة بأن يكون على صورة غير منتجة.

ب. المصادرة على المطلوب، بأن لاتنتج المقدمتان إلا عين إحديهما بحسب الواقع، وإن كانت قد تخالفها بحسب الظاهر واللفظ. وهذا يتفق إذا كان الحد الأوسط بعينه هو الحد الأصغر أو الحد الأكبر، كقولنا:

**الإنسان بشر، وكل بشر ضاحك، فكل إنسان ضاحك**

ج. أخذ ما ليس بعلة علة، فقد تقدم في البرهان أن الحد الأوسط علة إثباتية وثبوتية للنتيجة، فإذا لم ينتج القياس النتيجة المطلوبة فقد أخذ ما ليس بعلة للنتيجة علة لها، ومثاله قول القائل:

كل قديم زماني لا يحتاج إلى علة؛ لأن علة الاحتياج هو الحدوث الزماني. مع أن علة الحاجة هي الإمكان الذاتي لا الحدوث الزماني.

د. جمع المسائل في مسألة واحدة، بأن يجمع عدة أسئلة في سؤال واحد، ويطلب جواباً واحداً عنها، مع أن أحكامها مختلفة لا تحتمل جواباً واحداً، وقد تكون الكثرة في جانب المحمول، كقول القائل: هل النفس مجردة وقديمة وقد تكون في جانب الموضوع، كأن يقول: هل الجسم والعقل مجردان أم لا؟ ويطلبون الجواب عن مثل ذلك بسرعة، فإن توقف المجيب نسبوه إلى العجز والتحيّر وعدم امتلاك رؤية واضحة، وإن أجاب حاولوا إيقاعه في التناقض.

## الأجزاء العرضية

هي التي لا تتوجه إلى المادة أو الصورة، ولا إلى الألفاظ أو المعاني، وإنّما هي أساليب رخيصة عاميّة يلجأ إليها العاجز دون العالم، وعلى رأسها:

- التشنيع على الخصم بما هو مسلّم عنده أو بما اعترف به، والتي قد تكون صادقة في الواقع، ولكن شاذة عند الناس، وذلك تنكيلاً به.
- أن يدفعه إلى القول الباطل أو الشنيع، بأن يوهمه ليقول ذلك وهو غافل، فيوقعه في الغلط.
- أن يثير في نفسه الغضب أو الشعور بنقصه، فيربك تفكيره وتوجهه.
- أن يستعمل معه الألفاظ الغريبة والمصطلحات الشاذة، فيحيره، بحيث لا يدري ما يجيب.
- أن يدس في كلامه الحشو والزوائد الخارجة عن الحد، أو الكلام غير المفهوم أو يطوّل في كلامه تطويلاً مملاً، ممّا يجعل الخصم يفقد الإحاطة بكل موضوعه، وبالتالي يختلط عليه الأمر.
- أن يرفع صوته ويصرخ ويحرك يديه ويضرب أحداهما بالأخرى ويقوم ويقعد، لكي يربك الخصم.
- أن يناديه بعبارات تفقده ميزته وذلك لصحتها في نظر العامة، وهذا أمر يستعمله المتخاصمون من القديم، مثل الرافضي التي يطلقها خصوم أهل البيت عليهم السلام على شيعتهم.

## القياس الشعري

قياس مؤلف من قضايا مخيّلة، والغرض منه التأثير في نفوس المستمعين بالقبض والبسط وتحريك المشاعر وإثارة العواطف تجاه قضية ما حقة أو باطلة.

وهو يجري مجرى التصديق؛ لأن التصديق يوجب إذعان النفس وتسليمها، وهذا أيضاً يوجب نحواً من التأثير فيها.

ولا شك أن الشعر إن كان مقروناً بالموسيقى كالغناء المحرّك للمشاعر، يكون أكثر تأثيراً في النفوس.

والقياس الشعري لا يفيد تصديقاً عقلياً؛ لكونه لا يخاطب العقل، بل يتجاوزه ويخاطب الخيال فيؤثر في النفس مباشرة. وهذا مكمن خطورته إن لم يكن تحت سلطان العقل البرهاني، حيث يمكنه أن يدفع بالناس نحو التعاطف مع الباطل.

وإلى هنا نكون قد وصلنا إلى نهاية القسم الثاني من المنطق المتعلّق بكاسب التصديق، وبنهايته تنتهي صناعة المنطق العقلي، حيث نكون قد تعلمنا بحق قواعد التفكير الصحيح لاكتساب المجهول التصوري والتصديقي على المستويين الصوري والمادي، ولم يبق للطالب سوى التطبيق العملي لهذه القواعد المحكمة على المطالب العلمية حتى تكون له ملكة راسخة وميزان طبيعي لتمييز الصواب من الخطأ، والحق من الباطل.

**خلاصة الدرس:**

❋ أجزاء صناعة المغالطة

١. الأجزاء الذاتية و هي الأجزاء التي تقتضي لذاتها الغلط والتشبيه إما من جهة المادة وإما من جهة الصورة

❋ أسباب الغلط اللفظية من جهتين:

أ. اللفظ المفرد: يقع الغلط بسبب الاشتراك في جوهر اللفظ المفرد بأن يكون اللفظ صالحا للدلالة على أكثر من معني كلفظ (عين) أو بسبب الاشتراك في هيئة اللفظ المفرد وهي على قسمين:

- هيئة اللفظ الذاتية: فيما إذا تتعدد اللفظ من جهة تصريفه فهي تصلح لأن تكون اسم فاعل واسم مفعول.
- هيئة اللفظ العرضية: وهي الهيئة العارضة على الحروف كالحركات والتنقيط على الحروف

ب. اللفظ المركب ويمكن أن يقع الغلط فيه من ثلاث جهات أيضاً:

- أن يعرض الاشتراك للمركب باعتبار نفس التركيب وأبرزه مسألة إرجاع الضمائر
- أن تحصل المغالطة بسبب توهم وجود التأليف
- أن تحصل المغالطة بسبب توهم عدم التركيب

ج. أسباب الغلط المعنوية ويقع في التأليف اما في نفس القضية

أو بين القضايا:

- الغلط الذي يقع في تأليف القضايا وهو على ثلاثة أقسام:
   ١. أن يؤخذ ما بالعرض مكان ما بالذات
   ٢. سوء اعتبار الحمل.
   ٣. إيهام العكس بأن يقع الغلط في تأليف بين جزئي القضية مثل من يحكم بأن كل أبيض ثلج، باعتبار أن كل ثلج أبيض
- الغلط الذي يقع في تأليف بين القضايا وهو على أربعة أقسام:
   ١. سوء التأليف بين القضايا
   ٢. المصادرة على المطلوب
   ٣. أخذ ما ليس بعلة علة ومثاله قول القائل: كل قديم زماني لا يحتاج الى علة لأن علة الاحتياج هو الحدوث الزماني
   ٤. جمع المسائل في مسألة واحدة بأن يجمع عدة أسئلة في سؤال واحد كقولنا القائل: هل النفس مجردة وقديمة؟

* الأجزاء العرضية هي أساليب رخيصة عامية يلجأ إليها العاجزون دون العلم وعلى رأسها:

١. التشنيع على الخصم.

٢. أن يدفعه الى القول الباطل أو الشنيع.

٣. أن يثير في نفسه الغضب أو الشعور بنقصه.

٤. أن يستعمل معه الألفاظ الغريبة والمصطلحات الشاذة.

٥. أن يدس في كلامه الحشو والزوائد الخارجة عن الحد.

٦. أن يرفع صوته ويصرخ ويحرك يديه ويضرب أحداهما بالأخر.

٧. أن يناديه بعبارات تفقده ميزته وذلك لصحتها في نظر العامة.

* القياس الشعري: قياس مؤلف من قضايا مخيلة والغرض منه التأثير في نفوس المستمعين بالقبض والبسط وتحريك المشاعر وإثارة العواطف تجاه قضية ما حقة أو باطلة

* إن الشعر إن كان مقروناً بالموسيقي كالغناء المحرك للمشاعر يكون أكثر تأثيراً في النفوس.

* القياس الشعري لا يفيد تصديقاً عقلياً لكونه لا يخاطب العقل بل يتجاوزه ويخاطب الخيال فيؤثر في النفس مباشرة.

**الأسئلة:**

١. عرف مايلي:

الأجزاء الذاتية ــ الأجزاء العرضية للمغالطة

٢. بين أسباب الغلط اللفظية والمعنوية وماهي النتائج المترتبة عليها؟

٣. أذكر الأساليب الرخيصة التي يعتمدها العاجزون علمياً؟

والحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على نبيه الكريم وآله الطاهرين

## فهرس المحتويات

## الدرس الثاني: علم المنطق (٢)



## الدرس الثالث: علم المنطق (٣)

الدرس الرابع: علم المنطق (٤)



القسم الأول - التصورات

الدرس الخامس: الدلالة

## الدرس السادس: النسب الأربع



## الدرس السابع: الكليات الخمس (الإيساغوجي)

الدرس الثامن: المعرِّف



القسم الثاني – التصديقات

الدرس التاسع: القضايا (١)



الدرس العاشر: القضايا (٢)

**الدرس الحادي عشر: القضايا (٣)**



**البحث الصوري**

**الدرس الثاني عشر: الحجة أو الدليل**

**الدرس الثالث عشر: القياس**



**الدرس الرابع عشر: أشكال القياس**



**الدرس الخامس عشر: القياس الاستثنائي**

**الدرس السادس عشر: لواحق القياس**



**الدرس السابع عشر: الاستقراء**

**البحث المادي**

**الدرس الثامن عشر: الصناعات الخمس (١)**



**الدرس التاسع عشر: الصناعات الخمس (٢)**

**الدرس الثالث والعشرون: أجزاء صناعة المغالطة ــ القياس الشعري**